□بنتتتتبـ حمـ□ □ بـ□ تتن □ □ لبـ□

الاستاذ

المساعد الدكتور

ثامر كامل

محمد الخزرجي(*)

المقدمـة

تزعم تكهنات عديدة وإحصائيات رقمية وتصريحات رسمية أن الوطن العربي الذي يحفل بامتداد جغرافي وثروة بشرية، وقضايا وأهداف وقدرات، وتحديات، يمكن أن يكون في مطلع القرن الحادي والعشرين ميداناً لحراك اجتماعي وسياسي، ففي هذا الفضاء يحتشد قرابة ٣٠٠مليون نسمة وتتضار السياسات والطموحات وتتعاظم الأدوار وتتكاتف المساعي للتعاون فعلياً على خطوط الخلافات والنزاعات والتنافسات. وإن هذا الفضاء الذي يعتمد على قاعدة شعوبه وأهمية منطقته الجغرافية تتوافر لديه إمكانيات التمتع بنمو ديناميكي مستثمراً لصالحه ثراءه وتنوعه وإمكانية انفتاحه، وهو مع ذلك ظل يواجه معضلات في ميادين التنمية الاقتصادية والسياسية والبشرية، وأزمات أمن واستقرار، فضلاً عن مواجهة معظم نظمه السياسية لإشكاليات مختلفة.ومن خصائص هذا الفضاء الرحـ ، إن دلالته الجغرافية يمكن أن تعينه على تعظيم قدراته وتدعيم عملية الإصلاح، فهو يتشاطئ مع المحيط الأطلسي، ويحتضن شواطئ كل من البحر المتوسط والبحر الأحمر والبحر العربي والخليج العربي. بيد أن هذا الفضاء لم يستثمر بما فيه الكفاية هذه المزية بل أصبحت توفر فرصة للضغط عليه بالوجود العسكري والأمني الأجنبي وعرض القوة العسكرية.

إن هذا البحث ينطلق من حقيقة وفرضية وتساؤل. **الحقيقة**: هي إن هذه المعضلات والإشكاليات ليست مقطوعة الجذور في البيئة العربية، بل لها امتداداتفي التاريخ المتوسط والقريـ ، والدعوة إلى معالجتها تعتمد على خلفية فكرية واجتماعية تعود إلى عصر النهضة العربية، وفي السياق ذاته الذي أصبح يتزايد باطراد برز الاهتمام بمسألة

(*) استاذ جامعي - باحث اكاديمي

الديمقراطيـة وحقـوق الإنـسان، وتبلـورت رؤى وأفكـار جريئـة حـول المجتمـع المـدني: مفهومـاً، وبنـاءً، ومؤسـسات، ، ودوراً، وتحـديات، ومستقبلاً. **والفرضية**: هي إن الذي حدث في البيئة الدولية خلال العقدين الماضيين قد أسبغ سمات أساسية وجديدة يمكن أن تكون لها تأثيرات وأفضليات تتباين عن تلك التي سادت أبان الانهيارات الكبرى (انهيار الإتحاد السوفيتي السابق)، (انهيار جدار برلين)، ولايمكن للوطن العربي أن يعفي نفسه من تلك التأثيرات التي غدت توظف في سياقها خماسية أضلاع (القوة، الثروة، الإعلام، ثورة المعلومات، كونية الاتصالات) فضلاً على القدرات الإستخبارية ولوبيات مراكز البحوث والتخطيط الإستراتيجي للولايات المتحدة التي تراوحت تقويماتها للأحداث بين النقد والدعوة للترشيد والتحريض، وإعداد سيناريوهات دراماتيكية وآليات وتوصيات لتنفيذها.

وفي الوقت الذي ترددت الأنظمة السياسية العربية أو معظمها عن الاستجابة لصوت الإصلاح النابع من بيئتها المحلية خشية أن تقودها عمليـة الإصـلاح إلـى المغـامرة بمـستقبل وجودهـا، توالـت الـدعوات والضغوط الخارجية التي تدعو هذه الأنظمة ووحداتها القرارية إلى الإسراع في تطبيق برامج الإصلاح، مستغلة هشاشة وضعف الإنجاز في ميادين تعزيز سلطة القانون والديمقراطية وحقوق الإنسان من ناحية، وإصرار الأنظمة السياسية العربية الحاكمة على تحكمها بكل العملية الاجتماعية ومحاولتها فرض نفسها مركزاً وحيداً للشرعية إلى جانـ كونها مصدراً وحيداً للقوة. وإن مانتوخى إثباته هنا هو إن الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي في الوطن العربي ينبغي أن يكون تعبيراً عن رؤية وطنية وقومية واستجابةلمطالـ اجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية ذاتية، ويقتضي أعمار المجتمع المدني وبناء علاقات تفاعلية سليمة بينه وبين المجتمع السياسي أو الدولة. **والتساؤل**: ينطلق من إن المشاكل المفهومية والبنيوية باتت تدور حول كم من التغيير قد حصل في البيئة الدولية إلى القدر الذي يمكن أن يضعنا أمام استقراء هل إن القادم من التطور قد اكتمل في ضوء الافتراضات والتأثيرات والاهتمامات السابقة، أو إنه أصبح يتأسس في ضوء الجديد من التغيرات؟ لاسيما وإن أي عملية تحليل دقيقة لسمات الهيمنة الجديدة تفضي إلى تأكيد حقيقة أنها تتخذ من القوة العسكرية وسيلة وظهيراً، والاقتصاد والتجارة طُعماً، والديمقراطية شعاراً، وحقوق الإنسان عصا.

وعلى هذا فإن هذا البحث يمثل محاولة لتوصيف طبيعة أداء الأنظمة السياسية في الوطن العربي وفرضيات الإصلاح، وتحليل ما

نحسبها أهم العوامل المؤثرة في تدعيم إرادة الإصلاح السياسي ، واستشراف مشاهده المحتملة في الوطن العربي. وهو تعبير عن رؤية استدراكية لمعالجة أزمات الحكم وعمليات اتخاذ القرار، ويمثل في المعنى ذاته دعوة لمأسسة المجتمع المدني والارتقاء بآلياته وتفعيل أداء مؤسساته انطلاقاً من إدراك حقيقة أن المجتمع المدني الحديث لايمكن أن يوجد إلا في إطار الدولة، وإنه بقدر ما تكون الدولة تعبيراً عن مختلف قوى وفئات المجتمع المدني، وتفسح المجال وتوفر القنوات لهذه القوى لتوصيل مطالبها والتعبير عن تصوراتها يمكن أن تعمق وتجذر شرعيتها في المجتمع، وتحقق جوهر غاية الإصلاح والتحول الديمقراطي، ذلك إن الحقيقة والحكمة لديهما فرصة أكبر في الظهور حيثما تتوافر المشاركة وتوجد المناقشة الحرة المفتوحة.

المبحث الأول

أداء الأنظمة السياسية في الوطن العربي وفرضياتالإ لاح

إن تحليل وجهات النظر الواردة في الدراسات العربية حول نشأة الدولة في الوطن العربي وطبيعة تلك النشأة، وأنماطها، وصيرورتها، يفيد الاستنتاج بأنها عموماً لم تستطع أن تستكمل عناصر الحداثة وظلت تحمل معها ظواهر نقيضة للحداثة كالاستبداد السياسي وحكم الفرد وشخصنة السلطة بين الحاكم وبين الدولة، ومحاولة اندماجها مع الواقع الاجتماعي بتضييق الخناق أمام تشكل مجتمع مدني يتسم باستقلالية نسبية، وتبعاً لذلك فإن معظم الأنظمة السياسية التي سادت في الوطن العربي يؤخذ عليها عدم السماح بقيام المجتمع المدني وذلك لكونها تقوم على مفاهيم السيطرة والتحكم والتعبئة والتشكيل الإداري للأفراد والجماعات، بينما يمثل المجتمع المدني ميدان نشوء وتهيكل علاقات وسلطات ورهانات مستقلة عن السلطة السياسية وغير تابعة لها[1]. فالدولة العربية الحديثة في مرحلة ما بعد الكولونيالية كانت تجهل وتتجاهل الديمقراطية السياسية باعتبارها صيرورة نمو المجتمع المدني، وقد

[1] **سامي خالد، المجتمع المدني: المقومات والمعوقات، الطريق، العدد الثامن، السنة السادسة والخمسون، (بيروت، آذار – نيسان / مارس - ابريل ١٩٩٧)، ص ٦٢.**

حظرت ممارسة السياسة على الصعيد الداخلي، وألغت لمدة طويلة حرية الفرد وحقوق الإنسان والمواطن[٢].

ومع ما حدث من تطور في علاقة الدولة بالمجتمع خلال العقدين الماضيين في معظم الدول العربية، فإن المجتمع المدني في الوطن العربي عموماً يجد نفسه مع نهاية القرن العشرين وبداية الألفية الجديدة في وضع الأزمة، ذلك إن الوقائع تشير إلى دولة لا تثق في المجتمع المدني، وأيضاً مجتمع مدني لا يثق في الدولة، فالعوامل البنائية التاريخية أسهمت ومازالت تسهم في ضعف الثقافة المدنية، والآليات الداخلية للنظم السياسية العربية تضعف من فاعلية منظمات المجتمع المدني، ويدخل في هذا النطاق ضآلة قيمة العمل الجماعي ومحدودية قبول فكرة تداول السلطة، وترجيح التسلسلية، والتعامل مع أهل الثقة بدلاً من أهل الخبرة، وضعف المشاركة في المسؤولية[٣].

وقد تعزز إدراك المجتمع لمعضلة الدولة في الوطن العربي، نتيجة إدراك صيرورتها التاريخية وضعف مصادر شرعيتها، وضعف ومحدودية أدائها، الذي غذته الهزائم المتكررة التي منيت بها المشاريع التحررية ونتائج التجار التنموية التي باءت بالفشل. الأمر الذي أعاد النقا مرة أخرى إلى مستواه الحقيقي وتسب في فقدان الدولة بعض جاذبيتها، وعلى هذا فإن النقد الموجه للدولة في الوطن العربي اليوم لا ينحصر في المستوى العملي حيث تتأسس عناصره السياسية والاقتصادية بل يتجاوز إلى اللا اجتماعي والعبور إلى الاجتماعي. وهو قائم حتى الآن على إدراك الهوة التي تفصل بين المجتمع والدولة، وبخاصة إن فقدان الدولة لجاذبيتها يتلاقى مع اكتشاف الممارسة السياسية لدى الفاعلين الاجتماعيين، تلك الممارسة التي تخلوْ عنها طويلاً لصالح الدولة في سبيل قضايا كانت ولا تزال محور اهتمامات المواطن العربي وتطلعاته[٤].

وإذا جاز التسليم بدرجة كبيرة ونسبية بان الدولة الوطنية في المجتمعات العربية قد أضعفت المجتمع واستقوت عليه وأنهكته عبر

---

[2] توفيق ألمديني، المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي - دراسة - ، (دمشق، من منشورات اتحاد الكتاب العرب، ١٩٩٧)، ص ٨٢٤.

[3] أماني قنديل، المجتمع المدني في مـ ر : في مطلع الألفية الجديدة، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٠)، ص ١٥٥.

[4] فهمية شرف الدين، الواقع العربي وعوا ق تكوين المجتمع المدني، المستقبل العربي ، العدد ٢٧٨، (بيروت، م.د.و.ع، ٢٠٠٢)، ص ٣٨.

شبكة الممنوعات التي أقامتها باسم بناء الدولة والدفاع عنها، فلابد من النظر إلى المجتمع المدني نظرة ايجابية لإقامة التوازن بين ضعف المجتمع وقوة الدولة، لكن الرغبة في وجود الشيء لا تكفي لإيجاده وذلك لكثرة العوائق التي تعيق أعمار المجتمعات المدنية في بلداننا العربية[٥].

وعلى هذا فإن أول متطلبات الإصلاح السياسي أن يؤهل المجتمع المدني لدوره في الديمقراطية، من خلال تنظيمات أهلية مؤسسية حزبية ونقابية وثقافية، اتحادات وجمعيات وأنماط شتى من أشكال العمل الجماعي غير الحكومي، تقيمه فئات اجتماعية تحمل رؤية مشتركة، هدفها الدفاع عن مصالح مشتركة، لفئة أو فئات اجتماعية معينة داخل المجتمع، ويأتي عملها في إطار تنظيم المصالح المتباينة داخل المجتمع والدفاع عنها، ويتم العمل في هذه التنظيماتبأسلو جماعي وديمقراطي وعلاقات داخلية تقوم على الحوار والوعي وتبني أهدافا واضحة مشروعة يمكن تحقيقها، وبهذه الطريقة تبدأ مسيرة التنظيم الاجتماعي وتستكمل بناء التنمية السياسية والاجتماعية، بمعنى إن التنمية السياسية التي كانت في الماضي اجتهاداً في إطار دولة الموظفين وليس دولة المجتمع، مطلو الآن عكس الاتجاه لتأتي التنمية السياسية بمشاركة مجتمع الدولة المنظم والواعي بشكل واسع، أي أن يتحول المجتمع إلى عون للإدارة ورافدٍ لها وليس عبئاً عليها ويقتضي منطق الأمور أن يكون النظام الحديث نظاماً ديمقراطياً بالفعل وتعبوياً قادراً على التكيف والمواجهة واستيعا المتغيرات والتشكيلات الاجتماعية والسياسية والاثنية وغيرها، ويضع التقدم غاية أيديولوجية له وليس مجرد تحسن في الظروف العامة[٦]. فالهام الذي جرى التحرك خلاله عبر الزمن في إطار مرحلتي التغير والتكيف كان ضيقاً جداً لتحقيق التطور الداخلي في معظم الأنظمة السياسية العربية، بحيث أصبحت هيكلياً وربما موضوعياً متخلفة عن بنية المجتمعات التي تحكمها، وربما حاولت بعض هذه الأنظمة التجدد، ولكن ضمن سياقات محكومة سلفاً وتحت ضغوط دولية قبل أن تكون داخلية، ولهذا فمن أجل إدراك مدى وجدية سعي الأنظمة السياسية العربية للتطور باتجاه الأنظمة الحديثة

---

[5] المـ در نفسه، ص٤٢.

[6] محمد عبد الكريم محافظة، عبد الله حسن، التنمية السياسية: الإطار ألمفاهيمي النظري للمـ طلح، ط١، (عمان، دار نور الدين للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٤)، ص ٣٦-٣٧، ٤٢.

وللتأكد من ذلك يمكن تعريض كل منها على حدة لمجموعة من الأسئلة الاستدراكية والمعيارية وعلى الوجه الآتي[٧]:

١- في ضوء ما استقر العمل عليه في مؤسسات النظام: ما هي الفرص المتاحة لتجديد النظام السياسي العربي المعني من حيث القدرات والكفاءات والنخ المسيطرة على مقاليد الأمور؟ وبعبارة أخرى ماهو المعيار الذي بموجبه يتم تداول السلطة بين النخ السياسية وهل خرجت هذه النخ من دوائرها التقليدية ؟

٢- ما هي قدرة النظام السياسي العربي المعني على التكيف السلمي مع الشروط الموضوعية للحركة الاجتماعية الداخلية، التعاون مع المعارضة الحقيقية، أو استيعابها أو الثقة بها كمؤسسة وطنية ؟ وماهي قدرة ذلك النظام على الانفتاح على الحركة الدولية والتفاعل الايجابي مع المتغيرات الدولية مشاركة وليس مساومة، وعياً وخياراً وطنياً وليس إتباعا واضطراراً ؟

٣- ماهي قدرة النظام السياسي العربي المعني على الحشد والتعبئة والفعل اللازم لمواجهة التحديات بصورتها الداخلية والخارجية، وإعداد الأفراد المواطنين بالاقتناع للدفاع عن النظام وسياساته العامة، والتضحية من أجل ذلك ؟

٤- ماهي درجة فعالية النظام السياسي العربي المعني في أداء الوظائف السيادية والأمنية والإدارية والاستجابة للظروف الطارئة ؟

٥- ماهي درجة ادارك النظام السياسي العربي المعني لازمات التنمية المتمثلة بـ(أزمة الهوية، أزمة الشرعية، أزمة المشاركة، أزمة التغلغل، أزمة التوزيع، أزمة الاندماج، أزمة التنظيم، أزمة الاستقرار السياسي) ودرجة حدتها على ذلك النظام، ومدى قدرته على مواجهتها وحل اشكالياتها ؟

في ضوء الإجابات المحتملة يتحدد مستوى حداثة النظام ومدى ملاءمته للداخل والخارج وقدرته على الإصلاح السياسي ومواجهة الضغوط المحتملة.

الإجابة المحتملة لمعظم الأنظمة السياسية العربية لايمكن أن تكون بالنفي أطلاقا أوبالإيجا أطلاقا، بمعنى أنها عموماً مدعوة لإجراء إصلاحاتسياسية حقيقية تتجاو مع التطورات المعاصرة،

---

7 ينظر بالتف يل ، الم در نفسه، ص ٤٣-٤٦.

وينبغي أن تفضي هذه الإصلاحات إلى إحداث تغيير جوهري على طبيعة العلاقات التقليدية القائمة في غير نظام عربي، وان لا تكون تعبيراً عن استعراضات جديدة لإعادة التوزيع والأدوار، ذلك أن الإصلاحات السياسية المطلوبة والتي يمكن أن تحظى بالنجاح والقبول يفترض أن تؤدي إلى نتيجتين هامتين[٨]:

الأولى: إذا كان الإصلاح السياسي الحقيقي يتناقض مع مصالح قادة الدوائر الغربية المبشرة به والتي ترى أن يكون الإصلاح شكلياً خدمة لهذه المصالح، فإن من مصلحة الأنظمة السياسية العربية أن تعمل على أجراء إصلاحات حقيقية وجادة لتأكيد شرعيتها ولإلزام مواطنيها بالدفاع عنها وعن سيادتها فيما لو واجهت تحديات من أي نوع.

الثانية: إن الإصلاح الشكلي تجاوباً مع أي طرف يؤدي إلى أيهام بعض القوى السياسية التي تقبل المساومة وببعض الحلول الجزئية بأنها أصبحت شريكة في النظام السياسي وستتحول من ثمإلى جانـ القوى المعادية للتغيير والتطور وتظاعف من الأزمات القائمة أو المحتملة، ولا تشكل في النهاية إضافة نوعية للنظام السياسي.

وعلى ذلك فإن تطور المجتمع في الدول العربية باتجاه المجتمع المدني الديمقراطي المفتوح وتطور المؤسسات باتجاه سيادة القانون كغايات أساسية للإصلاح السياسي والتقدم، يعد المحدد لأي خطوة من خطوات الإصلاح السياسي في الوطن العربي الآن وفي المستقبل.

وفي سياق ترسيخ وتوظيف التنمية السياسية في الوطن العربي والنهوض بها باعتبارها آلية من آليات الإصلاح السياسي والاجتماعي فيتسع معناها ليمثل برنامج عمل يستهدف تخليص المجتمع من آفة التخلف السياسي بكل سماته المتمثلة في غيبة فكرة المواطنة، وافتقار المجتمع إلى التكامل والاستقرار السياسيين، وتدني معدلات مشاركة المواطنين في الحياة السياسية وتضاؤل قدرة الحكومات العربية على إعمال قوانينها وسياساتها داخل أرجاء أقاليم دولها كافة. وعدم كفاءتها فيما يتصل بتوزيع القيم والموارد الاقتصادية المتاحة توزيعاً عادلاً ، فضلاً على شيوع ظاهرة شخصنة السلطة، وافتقادها للشرعية وعدم استنادها إلى أساس قانوني فيما يتصل باعتلائها وممارستها وتداولها، إلى

---

[8] المـ در نفسه، ص٤٦.

جاند تركيز السلطتين التشريعية والتنفيذية في هيئة واحدة وعدم الفصل بينهما.

وفي ضوء ذلك تكون التنمية السياسية : عملية سياسية متعددة الغايات تستهدف ترسيخ فكرة المواطنة، وتحقيق التكامل والاستقرار داخل البيئة الاجتماعية للأنظمة السياسية العربية، وزيادة معدلات مشاركة المواطنين في الحياة السياسية، وفسح المجال لنمو مؤسسات المجتمع المدني، وتدعيم قدرات الحكومات العربية على إعمال قوانينها وسياساتها على سائر أقاليم دولها، ورفع كفاءة هذه الحكومات فيما يتصل بتوزيع القيم والموارد الاقتصادية المتاحة، فضلاً على إضفاء الشرعية على السلطة في الدول العربية بحيث تستند إلى أساس قانوني لاسيما فيما يتصل باعتلائها وممارستها وتداولها ورضا المواطنين عنها، مع مراعاة الفصل بين الوظيفتين التشريعية والتنفيذية بحيث تقوم على كل منها هيئة مستقلة عن الأخرى، فضلاً على إتاحة الوسائل الكفيلة بتحقيق الرقابة المتبادلة بين الهيئتين[٩].

[9] **احمد وهبان، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية: رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث، (الإسكندرية، شركة الهلال للطباعة، ٢٠٠٠)، ص ١٤٣-١٤٤.**

المبحث الثاني
آليات الإصلاح السياسي في الوطن العربي

أولا: المأسسة

المأسسة هي مجموعة علاقات اجتماعية منظمة لتوظيف وتنظيم جهود الأفراد من أجل تحقيق الأهداف المشتركة، كما إن تنوع الحاجات في المجتمع يكون باعثاً على إنشاء مؤسسات متنوعة ومتعددة، وإذا كانت المجتمعات تتماثل من ناحية الحاجات الإنسانية كالغذاء والمأوى والملبس وغير ذلك من الحاجات المادية الأخرى، وضمان الأمن والنظام والتحرر من الخوف المادي والمعنوي وإشاعة الحرية والمشاركة ومواجهة التحديات الخارجية وهي حاجات تتشابه فيها كل المجتمعات الإنسانية، فإنها من ناحية أخرى تختلف في كيفية أداء وظائفها[١٠] وعلى هذا فأن ربط موضوع الإصلاح السياسي للدولة والمجتمع بالديمقراطية والحرية والمأسسة، يمثل إعطاء نوع من المشروعية السياسية لمشروع الحداثة الذي تمثله الدولة، إنه محاولة لإعادة بناء العقيدة الحداثية للنخبة، وهو بذات الوقت مقاومة ومواجهة تيارات نقض الدولة أو رفضها. فالتنظيمات المؤسسية المدنية هي البنية الوسيطة التي تشغل المجال الحيوي من الحراك الاجتماعي، وهي التنظيمات التي لا يخلو منها أي مجتمع بشري منظم، وضموره (أي المجتمع المدني) أو وتفككه سواء لصالح تعسف السلطة أو لصالح تنامي المؤسسات التقليدية يقود إلى سيادة منطق الفوضى وعدم الاستقرار ... ولكن مع ذلك تبقى هذه التنظيمات المدنية غير كافية للقيام بجميع الوظائف التي تحتاجها عملية الاستجابة والتفاعل مع التطورات الحضارية في البيئة الدولية[١١].

١- التحديات الداخلية:

لم يعد من المبالغة القول إن الحديث المتزايد اليوم عن المجتمع المدني بمعنى تنظيمات المجتمع المدني ومؤسساته الحديثة التي ينظر لها وكأنها في مواجهة مع التنظيمات المدنية القديمة، الدينية أو العائلية، ينطوي على ثمة نزعة تصفوية وإستبعادية لا ينبغي التقليل من

---

[10] صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي: أسسه وإبعاده ، (بغداد، دار الحكمة للطباعة والنشر، ١٩٩١)، ص٢٨١.

[11] قارن مع: برهان غليون، المجتمع المدني في الوطن العربي: دور العوامل الداخلية والخارجية ، ورقة قدمت إلى ندوة المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية ، (بيروت، م.د.و.ع، ١٩٩٢) ، ص ٧٣٤-٧٣٥، ٧٤٨-٧٤٩.

مخاطرها، إن هذا التوصيف لا نفترض بأنه يعني إن التكوينات التقليدية تنطوي على أو تخفي نزعة ديمقراطية، بل إن المقصود منه عدم إمكانية تجاهل العلاقة بين النظام السياسي والنظام الاجتماعي المدني، بمعنى ضرورة تأكيد هذه العلاقة، مع التشديد على إن كل نظام سياسي لا ينجح في خلق فرص وإيجاد آليات لاحتواء تناقضات المجتمع المدني والعمل على تجاوزها أو السيطرة عليها ، يكون قد أخفق في إدراك مقومات استمراره ويمكن أن تتعاظم إشكالياته وتحدياته وتصبح شرعيته موضع تساؤل فإما أن يسقط فعلياً، أو أن يتحول إلى نظام تعسفي قهري ويسقط في نظر مجتمعه. وتبدو الإشكالية في البيئة العربية متأتية حسب تشخيص بعض المختصين من الباحثين، من عدم وجود مجتمع مدني متسق أساساً، فضلاً على انقسام هذا المجتمع وتشتته بين نزوعين مختلفين ومتعارضين بشدة: **الأول** نحو الاندماج بالخارج **والثاني** ينطلق من رد فعله على الضغط الخارجي، ويدفع باتجاه العودة المستمرة نحو الماضي. بما في ذلك الدعوة للتمسك بالمؤسسات والتكوينات التقليدية.

إن رواج فكرة المجتمع المدني في البيئة العربية ونقد التمركز والتمحور في العمل الوطني حول الدولة، كانت بحد ذاتها في مرحلة ما بعدمأسسة الدولة، تعد وتحسب من قبيل الأعمال الموجهة ضد سلطة الدولة الشمولية، وكان هاجس الدولة ينصب حول كيفية سد منافذ العمل السياسي العام، أي الذي يتخذ من تغيير السلطة أو حتى تعديل سلوكها منطلقاً لتفكيره وممارسته، بمعنى إن السلطات الحاكمة كانت قد نجحت في فرض حصار شامل على المجتمع وعلى كل مظاهر العمل السياسي، وهو ما دفعبالنخب المثقفة وبدافع من وعيها لازمة هذه العلاقة ولتدارك احتمالات تفاقمها، إلى العمل على إحياء وتشغيل البنى الاجتماعية المدنية ما تحت السياسية كوسيلة لتفعيل المجتمع وإعادة تكوين القوى التي يمكن أن تشارك لاحقاً في العملية السياسية التغيرية، وكان الحافز وراء هذا السلوك وما يرتبط به من آليات تحرك وعمل، هو الاعتقاد بتوفير إمكانية المراهنة على إن السلطات الحاكمة قد لا تشعر بالخطر الشديد على وضعها ووجودها عندما يتعلق الأمر بإحياء التنافس والصراع حول سلطات لامركزية نقابية أو دينية أو اجتماعية أو ثقافية، ومع ذلك فقد قاومت الدولة والسلطات المركزية الحاكمة فيما سبق كل محاولات التغيير التي راهنت على تفعيل عناصر القوة في المجتمع المدني.

وقد أظهرت عملية تحليل سوسيولوجيا البيئة العربية بوجه أعم إن مؤسسات المجتمع القديم قد فقدت الكثير من فاعليتها ومقوماتها الذاتية، وفي المقابل لم تظهر مؤسسات المجتمع المدني الحديث أي قدرة

علـى أن تقـوم بنفـسها وتعمـل باسـتقلال عـن الدولـة ومـن دون حمايتهـا وكفالتها، وإذا كان يصعـ على المجتمع المدني في البيئة العربيـة تكـوين حركة مستقلة قويـة وقائمـة بـذاتها نتيجـة انعدام فرص الإجمـاع الممكن، فيبقى ثمة احتمال للتفاهم بين النخبـات المختلفـة، لاسيما فـي ظـل مطالبـة واستجابة حقيقية لعملية تجديد جذري لمفهوم السلطة والسياسة وإصـلاح عميـق وحقيقـي للدولـة. ومعنـى ذلـك إن عمليـات إعـادة تجديـد المجتمـع المـدني بـالعمق، أي علـى مـستوى القـيم والأخلاقيـات والثقافـة يجـ أن تترافق اليوم بإستراتيجية تآلفات كبرى لتغيير السلطة وتجديد بنـى الدولـة ومفهومها ووسائل عملها، وعلى ذلك فمن غير الممكن اليوم الاحتفاظ بدعم الجمهور والمجتمع المدني وكسـ ثقتـه من قبل النخبـات الجديـدة الراغبـة فـي التغييـر مـن دون طـرح مـشروع وطنـي منطقـي وواقعـي وعقلاني للإصلاح السياسي. فالحل لا يكمن إذاً في رفض الدولة ولا فـي المعارضة بين الدولة والمجتمع المدني، ولكن في تغيير الدولـة ذاتهـا من الـداخل، أي فـي تبـديل نمـط الإرادة التـي تـسيرها وتحويلهـا مـن إرادة خارجية، إلـى إرادة داخليـة، أي نابعـة من المجتمـع ذاتـه وتابعـة لـه[١٢]. إذ لايمكن الحديث عن مجتمع مدني فاعل ومتطور فـي إطـار دولـة ضـعيفة وهشة وتسلطية وتابعـة وناقصـة أو فاقدة الشرعية، ومـن ثـم فـإن عمليـة الإصلاح السياسي تتضمن قبل أي شـيء بنـاء مؤسسات المجتمـع المـدني وفـي الوقـت نفـسه إعـادة بنـاء الدولـة، بحيـث تـصبح دولـة المؤسـسات والقانون، أي دولة ملتحمة بمجتمعها ومتفاعلة معـه ومعبـرة عنـه وليـست دولة غريبة وخارجة عنه.

٢- التحديات الخارجية:

لقد أسهمت التجديدات الاقتصادية والتقنيـة والعلميـة التـي عرفتهـا المجتمعات الأوربية أولاً والتـي تحقق تعميمهـا، فـي شكل أو آخـر، علـى بقية أنحاء العالم عن طريق الرأسمالية وانتشار الاستعمار وغزوه الشامل العسكري ثم الاجتماعي والاقتصادي، في إحداث تغيير في نمـط الـسياسة المدنيـة، وبـشكل خـاص فـي طبيعـة العلاقـة القائمـة بـين المجتمـع المـدني والدولـة. ونتيجـة ذلـك تـم تعمـيم نمـط جديـد مـن العلاقـات الاقتـصادية والاجتماعية أدى إلى تغيير بنية المجتمـع المدني وبـروز قـوى اقتـصادية واجتماعيـة جديـدة، ولا يـزال القـسم الأكبـر مـن مجتمعـات العـالم التـي تعرضت إلـى تحـدي التغيير والتحـول ومنهـا العديد من مجتمعات البيئـة العربية يعاني من إشكاليات فـي العلاقـة مـع نظمهـا الـسياسية الأمـر الـذي

---

[12] المـ در نفسه، ص ٧٥١ – ٧٥٢.

كان باعثاً للتنافرات وعدم الاستقرار. ومما يزيد من الإشكالية ضعف قدرة هذه الأنظمة في مواجهة تيارات التغيير العالمي وتحدي الثورة الحضارية وتعاق الإنجازات العلمية والتقنية وتأثيرات ثورة المعلومات وعالمية الاتصالات والتداول السريع والواسع للأفكار والمعلومات والقيم والمعاني والرموز الناجمة عنها، التي محور نشاطها وتفاعلها بيئة كونية لا تعترف بالحدود والمسافات، وبعبارة أخرى انفتاح الفرصة أمام توحيد المجال الكوني[١٣]، بيد أن ذلك لايعني البتة إمكانية التعامل أو الاستفادة بالقدر نفسه للجميع أو من قبل كل الأقطار والأوطان بل على العكس تماماً، إذ إن هذا الأمر قد أدى إلى تراجع مستمر ومتفاقم في مقدرة بعض النظم السياسية أو الدول التابعة أو الضعيفة على مسايرة تغييرات المجتمع المدني والسيطرة عليها، أو بشكل أدق إمكانية التطابق والاتساق بين بنى المجتمع المدني والمجتمع السياسي أو الدولة. فتعاظم دور المدن وحجمها، وتقلص دور الريف وزيادة ارتباطه كما لم يحصل من قبل واندماجه رمزياً أو سياسياً أو مادياً بالمدينة، وتبدلت علاقات الجماعات داخل المدينة وفيما بينها، فانفتحت الأحياء المختلفة بعضها على بعض بعد أن كانت تشكل عوالم مستقلة ومنفصلة ومتنافسة أو معادية أحياناً. وازداد بشكل عام حجم التبادل والتواصل بين جميع السكان وأبناء المجتمع، وتعاظمت درجة الاندماج والتعارف بين جميع أجزاء البلد الواحد ، وهو ما يعني نشوء بنية مدنية تتيح ظهور بنية وطنية لسلطة الدولة الوطنية[١٤].

وهذا التغيير لا يمثل تفاؤلاً مطلقاً بأن المجتمع المدني العربي قد أصبح مجتمعاً عصرياً، أي ينتج قيم العصر ويقوم عليها ويحققها معاً، وإن كان قد أصبح حديثاً. فالحداثة لا تعني هنا المعاصرة، بل نشوء أساليب تماثل في الشكل الأساليب العصرية في الاقتصاد والثقافة والمجتمع.

---

[13] ينظر: المصدر نفسه، ص ٧٣٩-٧٤٠؛ وكذلك: نبيل علي، العرب وثورة المعلومات، سلسلة عالم المعرفة، العدد ١٨٤، (الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، ١٩٩٤)، ص ١٠٠-١٠٢. وكذلك: محمود علم الدين، ثورة المعلومات ووسائل الاتصال والتأثيرات السياسية لتكنولوجيا الاتصال: دراسة في السياسة الدولية، العدد ١٢٣، (القاهرة، مؤسسة الأهرام، كانون الثاني/يناير ١٩٩٦)، ص١٠٥. وكذلك : عمر الجوبلي، العلاقات الدولية في عصر المعلومات: مقدمة نظرية، السياسة الدولية، العدد ١٢٣، المصدر السابق، ص ٨٥-٩١.

[14] المصدر نفسه، ص ٧٤٠-٧٤١.

إن اعتبار المدنية هي الوحدة الأساسية وليس الدولة هو جزء من الاستراتيجية العالمية التي أصبحت أكثر وضوحاً وتبلوراً في مرحلة ما بعدالحر الباردة ، فالبلدان التي سوف تنجح في تجاوز التقسيم التقليدي الماضي للدول والوصول ومن ثم إلى توحيد المجال أو الفضاء الثقافي والحضاري الذي يجمع بين شعوبها ويميزهم عن غيرهم هي التي سوف تحظى بالمكانة الأفضل في تقسيم العمل العالمي المتزايد وتضمن لنفسها أفضل الفرص لدفع عملية التنمية الحضارية في العقود القادمة من معايير المنافسة العالمية المنظورة. فالتدويل الراهن للعملية الحضارية أو ما يطلق عليه البعض عولمة الاقتصاد والعلاقات السياسية والثقافية عامة يعمل لا محالة على تطوير اتجاهين متناقضين:

الأول إيجابي، يتمثل بما تسهم به ثورة المعلومات والاتصالات من تقديم فرص التوحيد الفعلي للفضاءات الكبرى الثقافية التي كانت الوسائل القديمة عاجزة عنها.

أما **الاتجاه الثاني،** فيقوم على تعميق تواصل النخبات الحاكمة وغير الحاكمة بالنظام العالمي السائد وتمثلها قيمه، وانفصالها المتزايد عن شعوبها ومن ثم إمكانية تحويلها الى أدوات لتطبيق السياسات الخارجية والأجنبية.

وهناك من يذهب بالتحليل إلى أقصاه، ويرى إن الدول الأوربية والغر عموماً تبذل جهداً متميزاً لتغيير عقلية وثقافة هذه النخبات وجعلها تخجل من ثقافتها وقيم شعوبها، ومن ثم إمكانية تحويلها إلى أدوات لتحقيق أهداف الغر في بلدانها. وفي إطار السياق نفسه يتم العمل على تطوير استراتيجية واعية وشبه رسمية لتدمير عنصرين وقيمتين في مدن وبلدان الوطن العربي، وهما مفهوم الوحدة أو التضامن، ومبدأ إحياء الثقافة العربية والانتماء إلى حضارة الإسلام. إن مرد هذا التحليل نابع من تشخيص وتوصيف لذلك الجهد الذي تبذله دوائر الثقافة الغربية الرسمية وغير الرسمية لإظهار الإسلام بمثابة المصدر الأول لما يعيشه النظام العربي الراهن، السياسي والاقتصادي والأخلاقي من وهن وعيو وعاهات، وإن جعل التخلي عن الإسلام هو شرط التمدن أو التعامل السلمي والسليم مع الغر ، ماهو في واقع الأمر إلا جزءاً من استراتيجية الحر الحضارية والمواجهة الشاملة، والتي تدرك إن السيطرة على الجماعات الكبرى أو منعها من التقدم يستدعي حل شخصيتها ودفعها إلى التخلي عن القيم الأخلاقية والرمزية التي تكون لحمتها العميقة .. لذا فإن الأمر يقتضي فهم قوانين العصر وسبر أغوار ثورة المعلومات والاتصالات ليس كمتلقين فقط وإنما كمتفاعلين بمعنى

الاستفادة القصوى من فرص التقدم التي تتيحها ثورة الاتصالات لصالح بناء الوطن العربي المستقل ، وهو جوهر المجتمع المدني المعاصر.

ويبقى من الأهمية بمكان القول إنه لا مجتمع مدنياً من دون نظام سياسي قادر على حماية هذا المجتمع من التخري والاحتواء الخارجي ، وإن بناء المجتمع المدني في الوطن العربي وتوافر أرادة الإصلاح السياسي والاجتماعي في كل وحدة من وحداته (دوله)يتطل بناء السياسة العربية فيما وراء سياسة الأقطار وبما يمكن من تجاوزها والجمع بينها في الوقت نفسه، أي بناء الجماعة العربية أي التأسيس لمجتمع مدني عربي له القدرة على مقاومة تحديات الآخرين، ويتفاعل مع الآخرين من موقع مؤثر، والأمر هنا يعكس علاقة تجمع أفراد متعددين ومؤسسات متماثلة ومندمجة لإقامة علاقة مع الخارج والعالم تعبر عن أهداف وتطلعات ومصالح واحدة ، فالمشكلة ليست سياسية ولا مدنية حصراً، وإنما هي جيو– سياسية، أي بناء استراتيجية المدنية العربية، كحاصل جمع وتفاعل الشعو والدول والأقطار في المواجهة الحضارية[١٥].

ثانياً: الضغوط والدوافع

لاشك إن الحديث المتجدد عن التحول نحو الديمقراطية في الوطن العربي بعدما حدث في الأعوام القليلة الماضية من تحولات ، يشكل مؤشراً لا يخطئ على عمق المشاعر الشعبية المراهنة على هذا التحول في اتجاه الديمقراطية والتمتع بالحريات السياسية ، وذلك مهما كانت طبيعة النيات الكامنة خلف هذه التحولات، والنظم والسياسات المباشرة التي نبعت منها، والصعوبات التي تواجهها. وإذا كانت الديمقراطية في البيئة العربية لم تحقق بعد تقدماً يذكر على مستوى الممارسة العملية، ومازالت التجار القائمة تحتاج إلى مزيد من الوقت حتى تبلور طريقها وتثبت جدارتها، فإنها حققت على صعيد الوعي قفزة هائلة دون شك، والدليل الذي يمكن إن يؤكد ذلك هو إن أحداً لا يستطيع اليوم أن يدافع كما كان الأمر في السابق، عن نظام السلطة المطلقة أو قيمها، لا بأسم التنمية ولا بأسم الأمن القومي، وأصبح هناك ميل قوي وإيجابي عند معظم المفكرين العر وحتى بعض النخبات العربية، إلى الربط بين التنمية والتحرير من جهة، والديمقراطية وحقوق الإنسان والمشاركة الشعبية من جهة أخرى.ولم يعد المراق بحاجة إلى نظر ثاق حتى يدرك إن نظام الاستئثار القائم على سياسة القوى قد استنفد

---

[15] المـ در نفسه، ص٧٥٥.

إغراضه، وفقد شرعيته، ويكاد ينهار من تلقاء نفسه تحت وطأة تضاؤل قدرته على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية في آن معاً[١٦].

إن الحديث عن عصر الديمقراطية العربية، لايعني إنها قد أصبحت قا قوسين أو أدنى من حيث توفر الشروط الذاتية والموضوعية لتحقيقها، ولكنه يشير إلى انهيار المشروعية التاريخية لنظام الحز الواحد، وهذا يعني إنها وإن أصبحت قريبة من حيث الإمكانية التاريخية والفكرة الشعاراتية، فهي مازالت بعيدة، ومازال هناك الكثير مما ينبغي عمله قبل أن يترسخ السير في اتجاهها، وضمان ألا يكون الإصلاح والانفتاح السياسي مدخلاً إلى مزيد من الانهيار الاقتصادي، وانعدام الإرادة والقدرة التنموية، أو أن تكون التعددية مدخلاً إلى مزيد من الفوضى والتمزق، ومن ثم إلى تعميق التبعية السياسية، وفي ما بعد الارتداد[١٧].

وليس من الممكن للديمقراطية أن تصبح هدفاً مشروعاً للعمل السياسي الجماعي، أي ميدان استثمار حقيقي في البيئة الاجتماعية العربية، إلا عند تحقق أمرين[١٨]:

أولهما:تَضمن لواقع العر الموضوعي، أو ظروفهم الموضوعية، بصرف النظر عن العوامل المؤثرة فيها، داخلية كانت أم خارجية، فكرية أم مادية، الحد الأدنى من العناصر والإمكانيات التاريخية، التي لايمكن من دونها الحديث عن الدخول في تجربة ديمقراطية.

وثانيهما: سيطرة الوعي السياسي العربي على منطق هذه الظروف الموضوعية، وامتلاكه من الرؤى والمصادر المعنوية المحفزة، والنظريات المنيرة ما يجعله قادراً على بناء مسيرة سياسية متسقة، قوية ومستمرة، تجسد النضال التاريخي من أجل الديمقراطية وتبديل قيم ونظم الممارسة السياسية فيه.

ولعل ما يمكن عدها ابرز الضغوط والمسوغات باتجاه الشروع بإصلاحات سياسية في البيئة العربية تتمثل في هذه المرحلة بتحديات

---

[16]لمزيد من التف يل ينظر: برهان غليون، الديمقراطية العربية، جذور الأزمة وآفاق النمو، في (مجموعة مؤلفين) حول الخيار الديمقراطي: دراسة نقدية ، (بيروت، م.د.و.ع، ١٩٩٤) ، ص ١١٣-١٢٥.

[17]الم در نفسه ، ص ١١٣.

[18]الم در نفسه ، ص ١١٥.

النظام العالمي الجديد وضغوط آلياته ، ودوافع القيم والمواطنة، ودور القوى الاجتماعية الجديدة:

١- تحديات النظام العالمي الجديد:

تتضمن طروحات وآليات النظام العالمي الجديد (ولو ظاهرياً) الحث على احترام حقوق الإنسان ودفع المجتمعات المتأخرة إلى ولوج طريق الديمقراطية لذا فإنها تبدو أولى الحوافز التي تشجع على التحولات الديمقراطية في البيئة العربية كما هو الحال في غيرها من البلدان.

وفيما يتعلق بالوطن العربي أو البيئة العربية التي نحن بصدد الحديث عنها فهناك جانـ من التحليل السوسيولوجي يرى بأن النظام العالمي الجديد الذي يخضع حتى الآن، ولفترة غير منظورة، للتحالف الغربي الذي تبلور في مرحلة ما بعدالحر الباردة كما لم يتبلور من قبل، لا يشكل عاملاً موضوعياً للتحول الديمقراطي في الوطن العربي، بل يمكن أن يكون عاملاً مثبطاً، بدعوى إن المقصود من التحول الديمقراطي هو العنصر الرئيسي في الفكرة الديمقراطية، أي القبول بأن تصدر السياسة والسلطة عن الأغلبية الشعبية المعبر عنها من خلال الاقتراع العام ، لا أن تكون ثمرة مشاورات وتسويات ضيقة، تجري بين النخبات أو القيادات المحدودة المدنية والعسكرية أو ثمرة التسلط واستخدام القوة، سواء غطت على هذه القوة واجهات تمثيلية شكلية، أو بقيت من دون تغطية شكلية، وهذا هو جوهر الصراع السياسي الراهن من حول الديمقراطية. وتجدر الإشارة إلى إن بناء السلطة والعلاقات السياسية العامة على مبدأ إرادة الأغلبية الشعبية لا يتفق فيما يتعلق بالبيئة العربية ومصالح القوى المسيطرة والمهيمنة على النظام العالمي الجديد والبيئة الدولية، بل إن المصلحة الراهنة والمنظورة لهذه القوى تحتم عليها منع هذه الإرادة من التعبير عن نفسها، وذلك لتعارض مصالح هذه القوى في جوهرها مع مبدأ صدور السلطة السياسية عن الإرادة الشعبية في البيئة العربية. ولا يعني هذا بالضرورة، أن ليس من مصلحة القوى المهيمنة على النظام العالمي الجديد إيجاد بعض التعديلات الشكلية في طبيعة وسياسات النظم الحاكمة في البلدان العربية، إذ أن لهذه القوى مصلحة كبرى في تحسين مظهر معظم هذه النظم ومحاولة إلباسها أكثر ما يمكن لباساً خارجياً مشابهاً للنظم الديمقراطية، لكي تعطي هذه القوى لنفسها شكل السيطرة الشرعية والإنسانية حتى تغطي على حقيقتها الفعلية وأهدافها الجوهرية[١٩].

---

[19] **المـ در نفسه ، ص ١١٨.**

٢- دوافع القيم والمواطنة:

إن المواطنة هي التمتع بالحرية السياسية، وبحق المشاركة من مستوى الندية، والمساواة في تقرير مصير الجماعة الإنسانية، ولا وجود لحرية سياسية دون وجود علاقة وطنية، واندماج سياسي في الجماعة. فالسعي للحرية، والى بناء قيم المواطنة كإطار للاندماج والمشاركة الجماعية، وتحمل المسؤولية الجماعية، تمثل بمجملها حوافز التغيير الرئيسية اليوم في منظومات قيم المجتمعات العربية، التي لابد من الرهان عليها في بناء الديمقراطية كإطار لعلاقة اجتماعية جديدة، مؤسسة على الاعتراف الفعلي بالمواطنة بدلاً عن القبيلة والعشيرة والفرقة والطائفة .

لقد عانى المواطن في البيئة العربية وتعـ من حمل ألهويات اللاتاريخية الجزئية الطائفية والقبلية والعشائرية والجهوية والمناطقية كما عانى من حالة العطالة واللامسؤولية والتبعية للغير والسلبية واللافاعلية، وعلى ذلك فقد أصبح العمل من أجل الحرية والتماهيات المدنية والسياسية، يساوي العمل من أجل بناء المصداقية الذاتية وتأسيس الفاعلية، بمعنى احترام ألذات والنظر إلى النفس كمستودع لقيم إيجابية[٢٠]، ولعل هذا النزوع نحو بناء وطنية حقيقية قائمة على تأسيس علاقات تضامن واعتراف متبادل وتعاون شامل كفيل بتأمين قدر من المناعة والحصانة إزاء الشعارات والتحديات الخارجية أو التعبئة السياسوية المحلية، إذاً هو الحافز لتنامي الدافعية للإصلاح والتحول الديمقراطي فمصائر البلدان والشعو والأمم تقررها العوامل الداخلية في المقام الأول، وانه ما لم تنضج شروط التحول الديمقراطي ذاتياً لن يكون في وسع أية جرعة خارجية أن تفعل شيئاً[٢١].

٣- القوى الاجتماعية الجديدة:

لم يعد من الممكن الحديث عن الإصلاح والتحول نحو الديمقراطية، دون تحديد القوى الاجتماعية صاحبة المصلحة الحقيقية في الإصلاح، وتكون حياتها وفكرها وقيمها متسقة وفي سياق مشروع الديمقراطية ومكرسة لعملية الإصلاح والتحول الديمقراطي. ولعل القسم الأكبر من المشكلات التي ينبغي على مشروع الإصلاح في البيئة العربية مواجهتها حتى يتسنى له أن يترسخ، تنبع من هذا المسار الذي يعكس

---

[20] المـ در نفسه ، ص ص١٢٠-١٢١.

[21] عبدالالـه بلقزيـز، فـي الديمقراطيـة والمجتمـع المـدني،تراثـي الواقـع، مـدا ج الأسطورة، (بيروت، أفريقيا الشرق، ٢٠٠١)، ص ١٠٦.

بالفعل حقيقة أساسية هي إن هذا التوجه الجديد قد جاء نتيجة قناعة ونضج عام بقدر ما جاء حلاً جانبياً أو تعويضاً لمشاكل اقتصادية وأمنية وسياسية قد وجد لها الحل.وعلى هذا فان التوافق بين مطلـ الديمقراطية وشعارهامع مطلـ الإصلاح وشعاره، بل تطابق المطلبين وشعاريهما، يكاد يعطي الانطباعبأن الوطن العربي قد كسـ نهائياً لصالح الفكرة الديمقراطية، بيد أن تعدد القوى الاجتماعيةوتنوع الأهداف والمطالـ السياسية والاقتصادية والعقائدية، بقدر ما يوحي بتوافر المناخ الديمقراطي، يمكن أن يسهم في ضعف الحركة الديمقراطية ويفضي الشعار الديمقراطي من مضمونه الحقيقي، وذلك لكونه يجمع معظم المصالح والمضامين الشعبية والوسطى، فمصير الديمقراطية على الرغم من المناخ الديمقراطي، يتوقف على النجاح في إيجاد تسوية ثابتة وتاريخية، بين الطبقة الوسطى المتعددة المواقع والحساسيات الدينية والاجتماعية من جهة والنخبات المرتبطة بالطبقات الشعبية، التي تسعى إلى الخروج من عزلتها وهامشيتها أو تهميشها من جهة ثانية[٢٢]. وان ما ينبغي مراعاته هو أن حداثة أسرع من اللزوم يمكن أن تحول المجتمع إلى حقل مغلق بداخله تنبثق قوى اجتماعية مباشرة مسيسة بشراسة وتتصارع وواعية جداً بحدة تناقضاتها، راديكالية التماثل أو الاندماج أو الصراع وهذه تعيق المساعي الرامية إلى إقامة حد أدنى من النظام ومتابعة إنجاز مشروع الإصلاح والحداثة[٢٣].

ثالثاً: المقومات والحوافز

١- المقومات الاقتصادية والاجتماعية:

تمثل معالجة الأزمة الاقتصادية ، وما يرتبط بها من تقلص فرص التنمية المخططة والسريعة العامل الأهم من بين الإصلاحات الأساسية التي لابد من تحقيقها أو البدء بها حتى يمكن تمهيد الطريق أمام التحولات السياسية الديمقراطية وجعل الاختيار الديمقراطي هدفاً ممكناً ورهاناً حقيقياً، أي ينطوي على مصالح ومنافع، بالنسبة إلى جميع الطبقات الاجتماعية. وينصرف معنى استمرار الأزمة الاقتصادية إلى

---

[22] **برهان غليون، المصدر السابق، ص ١٢٣.**

[23] **بيرتراند بادي ، التنمية السياسية في الوطن العربي، ترجمة محمد نوري المهداوي، (طرابلس ، تالة للطباعة والنشر والتوزيع ، ٢٠٠١)، ص ٨٩-٩٠.**

ازدياد التفاوت في المداخل، ومن ثم ازدياد حدة التوترات الاجتماعية، وانكما هام المبادرة السياسية لدى السلطة السياسية مهما كانت. كما يغي تفاقم مشكلة الفقر، والتهمي المتزايد للأغلبية الاجتماعية، والاستبعاد والإقصاء من الحياة العامة بما فيها الحياة السياسية للملايين من البشر، وعلى ذلك فان الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية، والتخفيف من التفاوت بين الطبقات ومن التبذير وهدر الإمكانيات والموارد، ودعم عملية التنمية بجميع الوسائل، تشكل الشرط الأول والمهمة الأساسية وكذلك المؤشر الفعلي، لأي مقاربة جدية للديمقراطية في المجتمعات العربية. ولا يقل أهمية عن ذلك العمل على مواكبة الديمقراطية بإصلاحات اجتماعية جدية وعاجلة تخفف من الضغط الاجتماعي، والتفاوت في المداخيل، وتفاقم البطالة، وانعدام الأمل واليأس من المستقبل عند الأجيال الشابة. لذا فان الموضوع الأساسي للمجتمع هو تأمين الشروط الأساسية للحياة، المادية أولاً والمعنوية ثانياً[٢٤]. وذلك لان التنمية الاقتصادية أو ما يطلق عليه مفهوم (التحديث) سوف تفضي حتماً إلى التنمية الاجتماعية والسياسية والتقدم العلمي والثقافي[٢٥].

وفي المعنى ذاته فان الدعوة إلى الديمقراطية والمشاركة السياسية لايمكن أن تستقل عن الدعوة إلى الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي، وكلتاهما تمثلان وجهين لعملية تغيير اجتماعي سياسي، فكما إن الإصلاح الاجتماعي والسياسي هو شرط ترسيخ الديمقراطية ونجاحها، يشكل احترام الإنسان وتفجير قدراته على المبادرة والعطاء والتضامن الطوعي والاعتزاز القومي، وهو ما يبعثه نظام الحرية، شرطاً مماثلاً لدفع عملية التنمية والتقدم الاجتماعي والمادي.

٢- احتواءظاهر التوتر والإرهاب في البي ة الاجتماعية:

هذه المظاهر غير متأصلة في البيئة الاجتماعية العربية، وقد بدأت تطفو من فترة قريبة جداً وأصبحت تحتاج إلى معالجة خاصة حتى يمكن استعادةالأمل بالتحول الديمقراطي المطلو ، ويرى جان من التحليل السوسيولوجي بأن مظاهر التطرفوالإرها نشأت في سياق العمل على إجهاض عملية التحول هذه ونتيجة لإخفاقها.

---

[24] برهان غليون، الم در السابق، ص ١٤٠-١٤١-١٤٢.

[25] د. ر محمد عارف، نظريات التنمية السياسية المعا رة : دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي، ط٢، (الولايات المتحدة الأمريكية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٩٩٢)، ص ٣٠٥.

وفي حالة ترافق مظاهر العنف مع أزمة اقتصادية واجتماعية وسياسية، فإن سلطة القانون لا توقفه وقمع السلطة يمكن أن يساعده على تطوير ذاته تنظيمياً وعقائدياً، وإذا كان من الصعب بل المستحيل على الحركات المتطرفة والإرهابية أن تصل إلىالسلطة بسبب عدم قبولها اجتماعيا والخوف الذي تثيره ممارساتها، إلا أنها تظل تتجاوز على هيبة السلطات الحاكمة، وتعيق قيام سلطة مرهوبة.

إن إلغاء دوافع التطرف ، هو الذي ينبغي أن يكون الهدف الواقعي والممكن للسياسة الراهنة في الوطن العربي، الأمر الذي يقتضي عمليتين متزامنتين: تطوير المشاركة السياسية الفعلية في المسؤولية الوطنية، ومحاربة التفاوت الصارخ في مستويات المعيشة وأنماط الاستهلاك بحيث يمكن إعادة بناء روح التضامن الوطني والاجتماعي وتحقيق الاندماج التدريجي، حتى لا يبقى في المجتمع من يشعر بأنه غريب في بلده، أو محروم كلياً من ثمرات جهده[٢٦]. وهذا يمثل أحد الضمانات لإشاعة الاستقرار السياسي، وترسيخ الأمن الاجتماعي إلى جانب الشعور بالكرامة وبعث الروح الوطنية وهي مستلزمات أساسية لمواجهة قضايا الأمن الوطني والقومي والاستعداد للدخول في العصر الجديد. ذلك أن الاستقرار السياسي وسيادة النزعة السلمية وعقلية الحوار والتفاوض المدني، وكلها من أسس الديمقراطية والإصلاح مرتبطة في النظم السياسية بشكل أساس وجذري بانخفاض شدة التوترات والتناقضات والإشكالات التي يعرفها المجتمع.

٣- السيطرة على احتمالات الفوضى والانقسام:

تبرز في التحليل السياسي والاجتماعي ثمة مخاوف إزاء التطبيق العملي للتعددية السياسية، تتمثل في احتمالات أن تقود الديمقراطية والمشاركة الفعلية والواسعة لكل القوى السياسية، إلى الفوضى، وأن تؤدي هذه الفوضى إلى انفجار النزاعات الطائفية أو إلى تَسَلُّم القوى غير الديمقراطية الحكم ... وعلى الرغم من إن هناك جزءاً كبيراً من المبالغة في هذه المخاوف، قد يكون مبعثها سعي النخبات القائمة في الحكم إلى تضخيم المخاطر الناجمة عن الانفتاح في سبيل التمديد لنفسها وتبرير تجميد الأوضاع، إلا إن ذلك لا يمنع من وجود مثل هذه المخاطر في بعض الدول العربية. وهذه المخاوف في أحيان كثيرة تمثل دوافع إما

---

[26] برهان غليون، المصدر السابق، ص ١٤٦ ، ١٤٩.

واقعية أو مفتعلة، لمنع جزء كبير من النخبة داخل السلطة أو خارجها، من التسليم الجدي بالخيار الديمقراطي وسيلة للحكم وتداول السلطة[٢٧].

ولعل ما يثيرالقلق ويستوجب التنبه له بدقة في هذا الصدد يتمثل في الآتي:

أ- طغيان العقائديات والمذهبيات، وتضييق دائرة حرية التعبير إلى أقصى حد، مما قد يؤدي إلى عدم تمتع المجتمعات بالنضج السياسي الكافي الذي يحصن الفرد من الردود العاطفية ويصونه من التأثر السريع بالدعوات الجزئية وغير الوطنية.

- افتقار المجتمعات إلى الهياكل والبنى الحزبية والمهنية والفكرية القوية التي تستطيع أن تؤطرها وتنظمها وتنسق نشاطها وتعقلن ممارستها، وتجعلها أقدر على إنضاج ردود أفعال عقلانية ومتماسكة ومفكر بها.

ج- غيا التفاهم والحد الأدنى من الإجماع الوطني بين النخبات الاجتماعيةالمختلفة، بسب المنافسات والصراعات والأحقاد المنبعثة من سياسات الاستبعادوالتهمي للبعض، وإستزلام البعض الآخر، وتدمير البعض الثالث[٢٨]. الأمر الذي يعيق إمكانيات التفاهم والاتفاق .

٤- تنامي مدركات احتواء الأزمات:

ليس من شك بأن الانفتاح يزيد من فرص التدخل الخارجي، وفاعلية التجمعات والتنظيمات النشطة أو (المتعصبة)، وفي السياسة ليس هناك ضمانات قانونية أو سياسية سوى صحة السياسة المتبعة ذاتها وملاءمتها الأهداف المطلو تحقيقها ... وكي لا يستغل الانفتاح والتحول الديمقراطي ثمة مداخل يمكن أن تقدم إطاراً لاحتواء مظاهر الأزمات المحتملة[٢٩]:

المدخل الأول: ويقوم على بلورة سياسة الانتقال السلمي، والمتحكم به، من خلال التأثير في الرأي العام والنخبات الاجتماعية، لحملها على التفكير بمنطق المستقبل وتجاوز الماضي، والتغل على مشاعر العنف الداخلي والشعور بالتعرض للتعسف ، والمهم في هذا المدخل إن لاتكون النخبات الاجتماعية المتنافسة في تفكيرها وردود أفعالها حبيسة الماضي وما تركه من أثار، ولا يتم ذلك

---

[27] المـ در نفسه، ص١٥٠.
[28] المـ در نفسه ، ص ١٥٤-١٥٥.
[29] المـ در نفسه، ص ١٥٦-١٦٣.

إلا بالارتقاء بأفق التفكير نحو المستقبل. فليس هناك أفضل من الديمقراطية لخلق إطار مصالحة وطنية تخرج أطراف المجتمع من مخاوفها المتبادلة.

المدخل الثاني: وينطلق من مبدأ إن السياسة السليمة تقوم على تطبيق مبدأ الصدق، بمعنى الجرأة في الاعتراف بالفشل ومواجهة الواقع، إذ ليس هناك إصلاح حقيقي للعلاقة مع البيئة الاجتماعية والرأي العام دون كسب ثقة الناس وإقناعهم بالتغيير من جهة، وإيمانهم بصدق النوايا من جهة أخرى. وفي جميع الأحوال، الأفضل هو أن يفكر الناس علناً بالمشاكل، ويعبروا عن أنفسهم وخلافاتهم بالكلام من أن يحققوها بالسلاح. وإن ما يمكن إن يقدمه مشروع الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي من فوائد وإغراءات للبيئة الاجتماعيةتجعل الشعب والنخبات الاجتماعية تشعر بأن ما تجنيه من التسوية الجديدة في إطار انتقال ديمقراطي وسلمي، أكثر مما تجنيه من التمرد على الدولة والثورة على النظام أو من التناحر الفئوي.

المدخل الثالث: يركز هذا المدخل على إعادة البناء السياسي للبيئة الاجتماعية ، بمعنى إنشاء وتكوين المؤسسات والهياكل الحديثة المؤطرة والمنظمة والمعقلنة حركته وسلوكه، بما في ذلك خلق الشروط الملائمة لنمو الهياكل النقابية والحزبية المستقلة. التي يمكن أن تستوعب الاحتجاج والاعتراض والاختلاف والرأي الآخر، على أسس سياسية وأرضيات عقائدية صريحة وعقلانية، ومن ثم تطوير الهيكلية الجديدة للمجتمع . وينبع من ذلك احترام الآراء المختلفة للجماعات والمجموعات السياسية وغير السياسية، وإطلاق حرياتها، والتركيز على مساهماتها الإيجابية.

المدخل الرابع: يتمثل في إعادة التوازنات الفكرية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، بمعنى التمسك بمبدأ العدل والنزاهة والمساواة الفعلية بين الناس، والكف عن كل أشكال التمييز والحظوة والعصبية والقبلية أو الطائفية. ولكنها تعني أيضاً رفع وصاية الدولة عن العقيدة، باستثناء تلك التي تكون جوهر رسالتها، أي الالتزام بالمصلحة العامة والدفاع عن فكرة الصالح العام، ويعني العدل إعادة التوازن داخل النخبة الاجتماعية، بين أطرافها المثقفة والسياسية والإدارية والعسكرية.

المدخل الخامس: يتمثل في إدراك حقيقة إن السياسة أو الإصلاح السياسي هو قبل كل شيء التفاهم والتفاوض مع القوى الواقعية الموجودة

والوصول معها إلى التسويات المؤقتة أو البعيدة المدى التي تساعد على تحقيق الأهداف المحددة، وهذا يعني أيضا أن تكون هذه الأهداف واضحة بدقة للجميع ومقبولة بل إن الديمقراطية لا تعني في العمق سوى افتتاح عصر المفاوضات العامة هذه داخل المجتمعات العربية، وبصدد كل المشكلات التي لم تجد الحل المناسـ لها ، وليس من المعقول القبول بقاعدة المفاوضات على المستوى الدولي بصدد المشكلات الوطنية والقومية، ورفض تطبيق المبدأ نفسه على مستوى الشعـ الواحد. كما ينبغي إدراك إن الديمقراطية ليست الحل السحري دائماً، إن ما تستطيع أن تقدمه هو إطار شرعي وعملي سلمي لمواجهة المشاكل، وإيجاد أفضل الشروط لبلورة حلول عقلانية لها . إن الديمقراطية لاتحل تلقائياً مسألة الصراع العقائدي ولا التناحر بين الطوائف، ولا التفاوت في مستويات الدخل والمعيشة، وضمانة ألا تفلت الأمور من أيدي الحكم الديمقراطي كامنة في مقدرته على أن يستفيد من مناخ الديمقراطية وأطرها القانونية والسلمية، لتحقيق تسويات اجتماعية وسياسية جديدة ومعبرة عن مصالح الجماعات بالعدل، وليس في الاستسلام أو التسليم بأن ذلك سوف يحدث من تلقاء نفسه.

المبحث الثالث
المشاهد المستقبليةللإ لاح في الوطن العربي

لاشك إن المجتمع المدني يخترق الدولة عن طريق المجلس التشريعي بغض النظر عن أسلو انتخابه، وعن طريق الرأي العام وما تعبر أو تفصح عنه من وسائل، وعن طريق المطالبة بفرض الشفافية أو العلنية، كما إن الدولة تخترق المجتمع المدني عن طريق السلطة العامة وأجهزة الدولة ومؤسساتها التنفيذية ووحداتها القرارية[٣٠].

هذا التداخل والاندماج الوظيفي لا ينفي وجود فجوة بين المجتمع المدني والدولة في الوطن العربي تصل بينهما أحياناً إلى درجة القطيعة ودخولهما في بعض وحدات هذا الفضاء إلى درجة المواجهة العنيفة لذا سوف نحاول استشراف مشاهد الإصلاح السياسي في الوطن العربي من خلال تسليط الضوء على طبيعة هذه العلاقة وتطوراتها:

---

[30] عزمي بشارة، المجتمع المدني: دراسة نقدية مع إشارة للمجتمع المدني العربي، ط٢ (بيروت، م . د. و . ع ، ٢٠٠٠)، ص ١٥٠.

المشهد الأول: عدم الاستجابةللإ لاح

يمثل هذا المشهد تعبيراً عن حالة استمرار لطبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع منذ نشوء الوحدات أو الدول في الوطن العربي، أو بمعنى أقر للدقة ترجمة للوضع الراهن الذي يحفل بجو الأزمة اقتصاديا وسياسياً مع سيادة نزعة التسلط والهيمنة وتعسف الأجهزة وبيروقراطية المؤسسات على حسا بناء الدولة والمجتمع. وعلى ذلك فإن هذا المشهد يعكس بقاء النظام السياسي والسلطة الحاكمة في مواجهة مع حالة من عدم الرضاوالانكما الاجتماعي والافتقاد للقناعة والتأييد الشعبي وهذا النمط من المواجهة ينطوي على مظاهر من أزمة الشرعية ومظاهر من أزمة المشاركة، وغالباً تكون ذريعة السلطة وربما قناعتها منطلقة من كونها الوحيدة التي تمتلك المبادرة الوطنية وشمولية الإحساس بالتحديات الأمنية وتقع على عاتقها مهمة المحافظة على الوحدة الكيانية وتعزيز مقومات الأمن الوطني وقيادة عملية التنمية والتحديث. هذا المشهد يعبر عن نفسه من خلال الكثير من المواقف والمظاهر، ويفضي إلى عدة نتائج:

١- المواقف والمظاهر:

أ- تردد النظم السياسية والسلطات الحاكمة عن الاستجابة لدعوات الإصلاح السياسي والاجتماعي، أما تعبيراً عن واقع خشيتها مما قد تنطوي عليه هذه الدعوات من تأثر هيمنتها أو فقدانها جوانـ مهمة من أدوارها وصلاحياتها ومزاياها أو سلطتها، أو بسبـ عدم استطاعتها القيام بعمليات إصلاح حقيقية وجذرية، الأمر الذي قد يدفعها أو يقودها إلى التصريح بالرغبة أو القيام بإجراءات شكلية ومسيطر عليها سلطوياً في سياق ماقد يفهم منه أنه المضي تدريجياً في طريق الإصلاح، إلىجانـ المحافظة على توجه خفي لسياسة احترازية وتحسبية تنطوي على التحكم بكل العملية الاجتماعية بدءاً من المسائل الاقتصادية وانتهاءً بالتكوين ألعقيدي والثقافة، مروراًبوضع معايير التراتـ الاجتماعي ونظمه[٣١]. فضلاً على ممارسة إجراءات أكثر عنفاً لضبط التيارات والقوى السياسية .

- تتميز الدولة كمؤسسة – في إطار هذا المشهد – بالتنظيم والمركزية وتفاقم البيروقراطية في التوجيه والإدارة، ومن

---

[31] **برهان غليون، المحنة العربية: الدولة ضد الأمة ، ط٢ (بيروت، م.د.و.ع،١٩٩٤)، ص ٣٠٠ وما بعدها .**

سماتها هنا إنها تعمل على دولنة المجتمع سواءً في سياق عسكرته أو تثقيفه إعلامياً وتعبئته وتهيئته ذهنياً إلى مواجهة أعداء خارجيين قائمين ومحتملين لتبرير بعض مظاهر وسياسات الطوارئ والقيام بعدد من السياسات الضبطية والاحترازية، وبعبارة أخرى، لقد وسعت الدولة أغراضها ووظائفها وقواها وأجهزتها، إلى حد جعلها غاية في المركزية والشمولية، ونتج عن ذلك إن العلاقة بين الدولة والمجتمع قد شهدت نوعاً من التحييد أو الاحتواء أو التصعيد الدراماتيكي وممارسة العنف إزاء فئات المعارضة السياسية[٣٢].

ج- تباين الدول العربية من حيث طبيعة نظمها السياسية ودرجة تطورها أو تقنين سياساتها، فالبعض منها لا تزال في المراحل الأولى من تطورها السياسي الحديث وأصبحت ترسم الخطى في طريق الإصلاح السياسي والاجتماعي وإطلاق العنان لمؤسسات المجتمع المدني شكلاً أو مضموناً أو كلاهما. وبعضها لازال يتردد في قبول المقومات الأساسية للحياة السياسية فلم تحفل بيئته الاجتماعيةالسياسية بتوافر الأحزا والنقابات، وقد تمتد جهود بعض نظم الحكم لمنع أو تضييق فرص قيام قوى سياسية واجتماعيةمستقلة عن الدولة معبرة عن مصالح فئات الشع المختلفة.

د- في مقابل تردد النظم السياسية عن توسيع فسحة الديمقراطية والمشاركة والسماح لمؤسسات المجتمع المدني في التنامي، ولجوء أجهزة السلطة للعنف وعدم الاستجابة لدعوات الإصلاح، يمكن أن تتفشى ظاهرة اللامبالاة السياسية بمعنى بروز مستويات منالاغترا السياسي على الصعيدين المجتمعي والفردي وفي ظل سيادة بعض المظاهر الاجتماعية مثل تخلف مستوى المعرفة والتباينات الاجتماعية وظاهرة الأمية يمكن أن ينطويالاغترا على نزعات سلوكية، كالاعتزال عن الحراك السياسي والاجتماعي، وحصر الاهتمام في إطار المصالح الشخصية، وهو ماقد يؤدي بالنتيجة إلى شيوع مظاهر تعبر عن عدم الانتماء الوطني، أو تتجاوز الانتماء الوطني إلى حالة من الانتماء الكوني.

---

[32] ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي ، (بيروت، م.د.و.ع، ١٩٩٧) ، ص ٢٨٦ وما بعدها.

هـ- إن الكثير من المؤشرات التي تؤكد بطء عملية نضج المجتمع المدني في الوطن العربي ترجع بعض أسبا ذلك إلى الوضع الاقتصادي في عموم البيئة العربية الذي لم تفض آلياته الذاتية إلى ما يكفي من البنى والمؤسسات التي تضفي على المجتمع الطابع المدني وتجعل الديمقراطية ومهمة الإصلاح اختيارا يفرض نفسه ليس فقط كهدف اجتماعي يتفاعل مع رغبات الناس وطموحاتهم بل أيضاً بقوة الأشياء ذاتها، قوة الواقع المؤسساتي المتنامي.

و- إشكالية المأسسة لازالت تمثل الطابع الذي تتسم به العملية السياسية الجارية في ظل الكثير من الأنظمة السياسية في الوطن العربي، كما إن عمليات بناء المؤسسات ولاسيما السياسية منها والتي تمثل أحد مقومات الإصلاح السياسي وتوسيع فسحة الديمقراطية تصادف عدة عقبات، منها على سبيل المثال لا الحصر تردد طيف واسع من القيادات السياسية في الإقدام على بناء المؤسسات، لأنها ترى إن بعض هذه المؤسسات يمكن أن تصبح قيداً على حركتها وتحد من قدرتها على المناورة أو دورها في صنع القرارات السياسية. وكذلك التعذر في إن بناء المؤسسات يتطلـ كثيراً من التخطيط والجهد والوقت، كي تكتسـ الشرعية السياسية وتتضح وظائفها وأدوارها وعلاقاتها بالمؤسسات الأخرى[٣٣].

ز- إن القوانين في كثير من الدول العربية وفي كثير من الحالات تأتي تعبيراً عن إرادة الحكام، فضلاً على كونهم يتمتعون بسلطات فعلية أكبر من تلك التي تتيحها لهم الأطر القانونية التي يعملون في ظلها[٣٤]. وعلى ذلك فإن بعض هذه الدول وعلى اختلاف أنظمتها الدستورية وتوجهاتها السياسية تتضمن جملة من السمات الرافضة في إطار نمط آلياتها، السماح بتطوير أدوار المجتمع المدني، وغالباً تكون عملية شغل المواقع القيادية معتمدة على قاعدة التزكية التي تتيح فرصاً واسعة لأهل الولاء على حسا أهل الكفاءة، مما يسهم في تهميـ أو مغادرة الكفاءات

---

[33] احمد شكر الـ بيحي ، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، (بيروت، م.د.و.ع، ٢٠٠٠)، ص ١٧٢-١٧٣.

[34] ثامر كامل محمد، التحولات العالمية ومستقبل الدولة في الوطن العربي، (عمان، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٠) ، ص ١٤٦.

وفي مرحلة ما يكون حتى المستشارين وخبراء السلطة ممن يفتقرون إلى الكفاءة ويغلبون عليها مجاراة الحاكم ومجاملة توجهاته وتسويغ قراراته. وفضلاً على ذلك فأن المجالس النيابية والانتخابات (إن وجدت) تحاط فعاليتها بهالة إعلامية واسعة وفي الغالـ توظف في إطار تزكية القرارات المتخذة من السلطة الحاكمة، وبدلاً من أن تحاسـ الحكومات على قصورها وإخفاقاتها تقوم بتجميل سياساتها ومواقفها وتلتمس لها السبل لتخفيف الضغوط عليها.

ح- ضعف وهشاشة مؤسسة الدولة على الرغم من احتكارها سلطة التشريع والتنفيذ وإصدار القرارات واتخاذ الإجراءات الأمنية ووجود أجهزة أمنية متطورة في خدمتها، ذلك لأنها مازالت دون مستوى المنافسة الدولية في مجال الإنجاز الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، بمعنى إنها لم تصبح فاعلاً دولياً ذا تأثير حقيقي، ولم ترتق في نظريتها الاجتماعية إلى المستوى الذي يقلص مساحة عدم الرضاعليها من جاند المحكومين.

٢- النتا ج:

أ- المعارضة الداخلية الوطنية ومؤسسات المجتمع المدني يمكن أن تكون المرآة العاكسة لسياسات وإجراءات وفعاليات الأنظمة السياسية في الوطن العربي، ونتيجة للقضاء عليها أو إقصائها أو تهميشها، فقدت هذه الأنظمة فرصة اكتشاف نقاط ضعفها الداخلية وتصحيحها، وتبقى هناك فجوة بين النظام وبين الناس وتختصر العلاقة إلى أن تكون علاقة وظيفية في أحسن الأحوال بمعنى إنها تفتقد للتفاعل.

- إن أي عملية احتكار لمصادر القوة والسلطة في المجتمع سوءا عبر مصادرة أدوار المعارضة السياسية الوطنية، أو إخضاع المؤسسات الاجتماعية وتوظيفها بإرادتها أو بدونها لخدمة النظام السياسي المعني، وتهميـ استقلالية هذه المؤسسات، يمكن أن تفضي إلى تقويض الأسس المادية لمؤسسات المجتمع المدني الحديث (كالنقابات والإتحادانوالجمعيات والأحزا والتنظيمات السياسية ومؤسسات النفع العام ... الخ) . مما يمكن أن يمهد لانتعا أدوار التكوينات الاجتماعية التقليدية (كالقبيلة والعشيرة والطائفة فضلاً عن النزعات الإقليمية)، وهذه الشبكة من التكوينات في الوقت الذي تساهم في تضييق فرص بناء مؤسسات مجتمع مدني حديثة من ناحية، فهي لا تتوافق مع ما

ينبغي إحداثه من إصلاح سياسي في البيئة الاجتماعية من ناحية أخرى.

ج- إن انغلاق النظم السياسية ومصادرتها لدور المؤسسات الاجتماعية أدى إلى شيوع حالة من عدم الرضا على سياساتها، وجعلها عرضة لازمات محتملة، ذلك لأن الدولة لم تتطور ككيان له استقلالية عن شخصية الحاكم، أو عن النظام السياسي الذي يمارس سلطة الدولة، بل أصبحت أداة في يد الحاكم لأحكام قبضته على المجتمع.

د- في الغالـ تقود حالة عدم الاستجابة للإصلاح إلى انعدام الثقة بين الحكام والمحكومين، وهذه تؤدي إلى تنامي ظاهرة اللجوء للعنف أو العنف المتبادل، حتى أصبحت أو كادت أعمال العنف السياسي المتبادل الآلية الرئيسة لإدارة العلاقة بين الحاكم والمحكوم، أي بين الدولة والمجتمع، وتكمن الإشكالية المركبة هنا في إنه لايمكن الخروج من هذا الوضع بالقضاء على المجتمع المدني، لأن الشرعية تندرج فيه، ولا في إزالة الدولة أو القضاء عليها، خشية أنه بانهيار الدولة قد يفضي الأمر إلى إعادة تنشيط التوترات والصراعات والانقسامات الداخلية[٣٥].

هـ- في أحيان غير قليلة يصاحـ اشتداد عجز الدولة في الوطن العربي عن الشروع بالإصلاح والوفاء بوظائفها الأساسية والتزاماتها أو عن تحقيق المطالـ الجماهيرية، تعاظم ممارساتها التسلطية في الداخل، وفي ظل هذا الوضع يصبح المواطن الذي يمثل لبنة في ركن أساسي من أركان الدولة (لشعـ)، فاقداً فعاليته، وقد يتحول إلى ذات بلا دور، ويتجرد أو يُجرد من حقوقه الإنسانية أو المدنية ويعدم القوة للتأثير في القرارات ذات العلاقة بمجتمعه[٣٦].

المشهد الثاني: الاستجابة النسبيةللإ لاح

يقوم هذا المشهد على إيجاد صيغة توفيقية بين السلطة السياسية وقوى المعارضة، أي قبول الدولة أو السلطة السياسية لفكرة الإصلاح

---

[35] برهان غليون، نقد السياسة: الدين والدولة، ط٢ (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٣) ، ص ١٤١-١٤٢.

[36] سعد الدين إبراهيم، الدولة القطرية وسيناريوهات المستقبل العربي، في سعد الدين إبراهيم وآخرون، الدولة القطرية وإمكانيات قيام دولة الوحدة العربية ، تحرير وتقديم فهد الفانك (عمان: منتدى الفكر العربي، ١٩٨٩) ، ص ٣٢-٣٣.

ولعملية تدريجية للإصلاح السياسي والاجتماعييغلـ عليها الطابع السلمي أحياناً، والضغوط والمواجهة والتحدي والتصادم، أحياناً أخرى، وذلك في سياق إدراك كل من السلطة والمعارضة عدم إمكانية نفي أحدهما للآخر أو إقصائه.وعلى ذلك وجـ العمل وفق آليات توفيقية ترجح منهج الحوار المبني على درجة من التفاهم وتقسيم المسؤوليات. هذا المشهد يحفل كسابقه بعدد من المواقف والمظاهر التي تفضي إلى عدة نتائج:

١- المواقف والمظاهر:

أ- تعالي الأصوات والضغوط المطالبة الأنظمة السياسية القائمة في الوطن العربي لإصلاح الهياكل والمؤسسات، وتوسيع فسحة الديمقراطية وهذه الصيحات والضغوط ليست داخلية فقط وإنما بعضها خارجية، ولكي لا تبدو الأنظمة السياسية مستجيبة للضغوط الخارجية، تحاول الاستجابةلبعض الضغوط والمطال الداخلية وضمن هذا السياق أتجه بعضها نحو تبني أشكال من التعددية السياسية والتعددية الحزبية ، لتقليل شدة الضاغط الخارجي، واحتواء الضاغط الداخلي والخروج من مأزق الشرعية ومحاولة حل إشكالية المشاركة السياسية، والأمر بمجمله هنا ينطلق من إدراك النخبات الحاكمة لحتمية التغيير على وفق مقتضيات العصر، وإن مصلحتها وإمكانية المحافظة على ذاتها تقتضي وجود الأطر السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تمثل مجالاً ملائماً لتدعيم المجتمع المدني وتنامي مؤسساته.

- الاستجابة لإدخال بعض الإصلاحات التي من شأنها إحياء المجتمع المدني وتنشيطه، لا تعني بأي حال إنها بدافع الخشية أو الخوف من الإطاحة، وإنما هي في منظور بعض النظم السياسية في الوطن العربي تعبير عن استجابة حضارية وعن الحاجة لإقامة نوع من التوازن بين الدولة والمجتمع بحيث تتحدد واجبات كل طرف وحقوقه على نحو أفضل وأوضح.

ج- على الرغم من إن معظم الأنظمة والمجتمعات في الوطن العربي تشهد تطوراً في الرؤى والمدركات، إلا أن هذا التطور لم يصل بعد إلى تحديد آلياته المستقرة، لذا لا تزال الدولة تحتفظ بدور مركزي أساسي يؤمن لها مجالاً للهيمنة في بيئتها الجغرافية، ولكن مع ذلك قد أسهم هذا التطور في تفعيل المهارات السياسية والفنية والإدارية، بمعنى إن تطوير المجتمع المدني وتوسيع

مؤسساته يمكن أن يسهما في توفير فرص إضافية لبروز العناصر القيادية واكتشافها وتوظيف قدراتها في إطار مؤسسة الدولة.

د- لعل من أهم الاتجاهات المتنامية في الوطن العربي، في إطار فرضيات أو مظاهر هذا المشهد ، ذلك الأتساع النسبي في قاعدة المشاركة السياسية، إلىجاذ الاتجاه المتزايد نحو الديمقراطية القائمة على التعددية الحزبية، هذه العملية مثلما هي واضحة في بعض الأنظمة السياسية فهي شكلية أو أقل وضوحاً في أنظمة سياسية أخرى، أو معدومة في بعضها، ومن الأهمية الإشارة هنا إلى إن التطور الديمقراطي في الوطن العربي عموماً يفتقد التراكمية وأحياناً القدرة على تخطي الطابع السلطوي لأنظمة الحكم، ولاسيما ضمن حدود المدى الزمني لهذا التصور، الأمر الذي يفضي غالباً إلى الاحتمالين الآتيين:

(أولاً): إن الانتخابات تكون على الأرجح محكومة بإجراءات وآليات تحول دون فوز المعارضة.

(ثانياً): العمل على أن يبقى إطار المشاركة السياسية مرسوماً ضمن الحدود التي ترسمها الأنظمة السياسية. وهو ما يرجح الاستمرار بتجربة تدريجية وتطويرية تهدف تحسين طرق الحكم وأساليب الإدارة، وترشيد عملية صنع القرارات والسياسات وإقامة التوازن بين الدولة والمجتمع[٣٧].

هـ- زيادة أعداد المتعلمين والتكنوقراط الذين يرفدون الدولة والمجتمع بإمكانيات وطاقات متجددة. وقد تنطوي هذه الفئات على شرائح لا تقتنع بأداء أدوار وظيفية تنفيذية فقط ، لذا فإن أي تراجع في قدرة الدولة على استيعابهم في مرافقها العامة أولاً، ومن ثم في وحداتها القرارية بالنتيجة، سوف يتعارض مع تطلعات نسبة غير قليلة منهم إلى المشاركة وعملية صنع القرار، وتخسر الدولة خبرتهم وأدوارهم وتحرم عملية التنمية السياسية والتحديث من طاقات كان باستطاعتها توظيفها في إطار الإصلاح والعمل الوطني. هذا الوضع مع شدة الضغوط المطالبة بالإصلاح للبنى

---

[37] حسنين توفيق إبراهيم، بناء المجتمع المدني: المؤشرات الكمية والكيفية ، ورقة قدمت إلى ندوة المجتمع المدني في الوطن العربي ، مـ در سبق ذكره ، ص ٧١٢-٧١٣.

والسياسات والمؤسسات يحفز استجابة الأنظمة السياسية في الوطن العربي أو بعضها إلى النزوع والاتجاه نحو تعددية مقيدة لتخفيف الضغط عن النظام السياسي وإتاحة الفرصة للأصوات المعارضة لأن تعبر عن نفسها في حدود تسمح بالمشاركة ولا تتضمن إمكانية تداول السلطة.

و- يفترض هذا المشهد بروز فاعلين اجتماعيين جدد وأتساع انتشار منظمات المجتمع المدني وتعدد أنماطها وأشكالها التنظيمية، وتوافر الإدراك بأن التغييرات الحاصلة ليست كميةفحسب بل نوعية بمعنى امتدادها إلى المفاهيم والفلسفة والرؤية التي تحدد توجهات هذه المنظمات وتؤثر فيها، ومن ذلك يمكن ملاحظة إن هذه المنظمات بالإضافة إلى اعتمادها ومناداتها بالمشاركة السياسية فقد أصبحت على درجة أكبر من المأسسة، وتنطوي على قدرة أكبر علىاستقطا الطاقات وتعبئتها وتوظيفها في إطار عملية الإصلاح السياسي والاجتماعي، بالإضافة إلى قدر أكبر من التنسيق والتعاون في مابينها. وقد أثرت هذه المظاهر والفرضيات لصالح ظهور ديناميات جديدة ليست بالضرورة حزبية، بل يمكن عدها ديناميات ثقافية أو حقوقية أو عقائدية، وهي تسهم في الحراك الاجتماعي والعملية السياسية، وتتفاعل مع مطال الإصلاح من خلال دورها في بناء المجتمع المدني.

٢- النتا ج:

أ- المواقف والمظاهر أو الفرضيات التي انطوى عليها هذا المشهد أتاحت كما أسلفنا قدراً من الإصلاحات المحدودة والمقننة، وأفضت إلى نتيجة مفادها إن الدولة قد أصبح موقفها إزاء المجتمع المدني يتسم إما بالتردد أو بعدم الثقة، وإنها في الوقت الذي تسمح للتنظيمات المدنية وإحياء المؤسسات، تتمادى أحياناً في وضع القيود القانونية والإدارية التي تحد من تجاوز تأثير هذه التنظيمات المديات والحدود المسموح بها بموجـ ميكانزمات المشاركة السياسية المعتمدة.

- غالباً تتعدد أنماط القيود التي تفرضها الدولة على تنظيمات المجتمع المدني، وتتراوح بين مراقبتها أو تحديد مجال حريتها، هذا فضلاً على القيود التشريعية والسياسية والتهديد بالحل، لذا فإن التحليل الذي يؤتـ على هذه النتيجة في ظل هذا المشهد يتمثل في توصيف بسيط هو إن مؤسسات المجتمع المدني الحديثة المتمثلة في الجمعيات والتنظيمات والأحزا والمنتديات

في حالة وجودها وبروز فاعليتها، فأن ذلك لا يمثل إلا مجرد منحة من قبل سلطة الدولة بوصفها المؤسسة العليا، التي لابد أن يكون لها قدر من الإشراف أو الإطلاع إن لم نقل الهيمنة على بقية التنظيمات والمؤسسات[٣٨].

ج- إن عملية المشاركة السياسية المقيدة التي يمكن القول مجازاً بأن الدولة في الوطن العربي قد سمحت بها لقوى المجتمع المدني، حاولت هذه القوى الاستفادة منها قدر الإمكان للتعبير عن مصالحها بوسائل مؤسسية يمكن أن تكون على مساحة من الفاعلية لاسيما في المطالبة بحقوق المجتمع الأهلي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من ناحية، وكبح جماح قوى التطرف وبإنسجامية مع الدولة – في هذه النقطة بالذات – من ناحية أخرى، وعلى ذلك فإن كلاً من الدولة ومنظمات المجتمع المدني يمكن أن تجمعهما مصلحة مشتركة في تحقيق الانسجام الاجتماعي والاستقرار الداخلي.

د- إن عملية التغيير الاجتماعي والإصلاح السياسي في ظل هذا المشهد تفضي بلا شك إلى بروز قوى اقتصادية واجتماعية جديدة، وتطرح مطال جديدة يمكن أن تكون سياسية واجتماعية واقتصادية وهذه بدورها تتطل أُطُراً مؤسسية فاعلة لها القدرة علىاستيعا هذه المطال وتبويبها وإيصالها إلى صانع القرار أو السلطة السياسية، والنتيجة المهمة المترتبة على ذلك تتمثل في إن هذه الأطر المؤسسية عند تمتعها بدرجة من الفاعلية والقدرة على التكيف تؤدي دوراً مهماً لصالح النظام السياسي لاسيما وإنها تقدم له المساعدة ليتمكن من إدارة عملية الإصلاح والتغيير بمرونة ، وبعبارة أوضح توفر له فرصة كي يعبر عن استجابته للمطال الاجتماعية المطروحة أو بعضها من ناحية، واحتواء أو تقليص إمكانيات بعض القوى واحتمالات اشتراكها في أعمال العنف المضاد للنظام أو للدولة بوجه عام.

المشهد الثالث: الاستجابةالمرنة للإ لاح

يفترض هذا المشهد تطور العلاقة بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني إلى درجة متقدمة جداً من قبول أحدهما للآخر والانفتاح عليه والتوازن معه والاستجابة بمرونة عالية من قبل الدولة لتحديات التحولات

---

[38] ثناء فؤاد عبد الله ، م در سبق ذكره ، ص ٢٨٣-٢٨٤.

العالمية ولمطال المجتمع، وقبول الأخير بذات المرونة لفروض الدولة. ويعبر هذا المشهد عن درجة عالية من التفاؤل تبدو غير واقعية في المرحلة الحالية في الوطن العربي. ولكن مادمنا في دراستنا هنا نتحدث حول المستقبل، إذاً لابأس من استعراض مواقف ومظاهر أو فرضيات هذا المشهد والنتائج التي يمكن أن تفضي إليها طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في ضوء ما يمكن تحليله واستنباطه من مواقف ومظاهر وفرضيات.

١- المواقف والمظاهر:

أ- يفترض هذا المشهد بلو المجتمع المدني لغايته وتحقيقه لأهدافه في ارتفاع سقف مطالبه وتحقيق الاستجابة الكلية لها في ظل أتساع مساحة المشاركة واتسام العملية السياسية بالديمقراطية الحقيقية، وإقرار السلطة السياسية لمبدأ تداول السلطة وتقنينه في دساتير معترف بها ومستفتى عليها من الشع . وتكون الدولة محكومة بمبدأ سيادة القانون وضمان الحرية والعدل والمساواة، ويعني ذلك أن تكون القوانين متبلورة وواضحة، وأن يتولى إدارة هذه الدولة عناصر أكفاء لديهم المعرفة والخبرة.

- تمثل الدولة هنا الإطار السياسي والقانوني للمجتمع المدني، وعلى ذلك تصبح إمكانية الفصل بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني متعذرة، باعتبار إن منظمات المجتمع المدني يكون لها دور أساسي في استقرار وتشكيل الإطار السياسي. بمعنى أن استقرار أنماط معينة من المؤسسات والعلاقات السياسية يتوقف على مدى استنادها إلى بنى اجتماعية وتكوينات ثقافية قائمة في المجتمع.

ج- في ظل هذا المشهد تعد الدولة مؤسسة محايدة إلى درجة كبيرة إزاء مختلف قوى المجتمع المدني، ولا تسخر من قبل فئة أو حز من أجل ضمان سيطرته وهيمنته على المجتمع، وهي لذلك، وبقدر ما تفسح المجال وتوفر القنوات لقوى وفئات المجتمع المدني لتوصيل مطالبها وللتعبير عن تصوراتها، بقدر ما تكون تعبيراً أميناً عن هذه القوى والفئات وهو ما يسهم في تعميق وتجذر شرعيتها في المجتمع[٣٩].

د- الحالة الطبيعية هي أن تحتكر سلطة الدولة حق الاستخدام الشرعي للقوة، وفي إطار القانون الذي يمثل الحد الفاصل بين

---

[39] **حسنين توفيق إبراهيم ، مـ در سبق ذكره ، ص ٧٠٠.**

ممارسة الدولة لوظائفها واختصاصاتها التقليدية من ناحية ، وبين احتمالية تعسفها في ممارسة هذه الوظائف وتلك الاختصاصات من ناحية ثانية[٤٠].

هـ- يفترض هذا المشهد أن تنشط المجالس النيابية ومجالس الشورى ووسائل الأعلام وجماعات الضغط والمصالح المنظمة كي تؤثر قوى ومؤسسات المجتمع المدني في السياسات والقرارات التي تتخذها الدولة، ناهيك عن إتاحة الفرص للتأثير غير الرسمي من خلال أعمال الاحتجاج الجماعي من مظاهرات وإضرابات وإعتصامات، هادفة وسلمية.

و- يفترض هذا المشهد إن قوى المجتمع المدني في الوطن العربي أو بعض وحداته أو دوله قد أصبحت على درجة من النضج والتبلور ، وقد تطورت من حيث الحجم والدور وبناء تقاليد العمل المؤسسي، هذا النضج والتبلور والتطور يلتقي مع الرغبة في الإصلاح، ويفتح أمام المجتمع آفاقاً أخرى متجددة من العمل السياسي.

٢- النتا ـج:

أ- لعل أبرز ما يمكن أن تفضي إليه مظاهر هذا المشهد وفرضياته هو أن تصبح العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني علاقة سوية، وتنطوي على قدر كبير من المشاركة السياسية للمواطنين وتنظيماتهم (غير الحكومية) في اتخاذ القرارات، بمعنى إن أتساع نطاق المشاركة يعد مؤشراً تفاعلياً لصحة العلاقة بين المجتمع والدولة ، وبقدر ما تكون الدولة تعبيراً أميناً عن مجتمعها، بقدر ما تزداد المشاركة السلمية المنتظمة لأفراد المجتمع في الشؤون العامة، سواء بصفتهم الفردية أم الجماعية من خلال مؤسساتهم التطوعية[٤١].

- إن التوازن والاستجابة المرنة في العلاقة بين الدولة والمجتمع، يقتضي وبشكل أساسي تنمية قدرات الجماهير على إدراك مشكلاتهم بوضوح، وقدراتهم على تعبئة كل الإمكانيات المتاحة لمواجهة هذه المشكلات بشكل علمي وواقعي. أو تنظيم الحياة السياسية ومتابعة أداء الوظائف السياسية في إطار الدولة وتجذير وتطوير النظم والممارسة السياسية لتصبح أكثر ديمقراطية في التعامل وأكثر احتراما لكرامة الإنسان ومطالبه.

---

[40] **المـ در نفسه، ص٧٠٠.**

[41] **ينظر:ثامر كامل محمد ، المـ در السابق ، ص ١٥١ .**

ج- يمكن أن تفضي مظاهر وفرضيات هذا المشهد إلى إضفاء طابع التكاملية الوظيفية بين المجتمع السياسي (الدولة ومؤسساتها) والمجتمع المدني بأحزابه ومنظماته ومؤسساته، إذ تتولى هذه الأخيرة التعبير عن مصالح الناس وبلورتها وتقديمها إلى النظام السياسي الذي يتولى عملية تحويلها وإنتاجها بصيغة قرارات وسياسات عامة[٤٢].

د- إن مستوى الاستقرار الاجتماعيوالسياسي الذي يترتب على التوازن والاستجابة المرنة للعلاقة بين الدولة والمجتمع، يفضي إلى تحقيق نقلات إيجابية في مجال التنشئة الاجتماعية ، والتنمية الاقتصادية والسياسية.

هـ- في ظل هذا المشهد ، يصعب أحياناً تمييز الحد الفاصل بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني من دون فهم طبيعة السلطة والسياسة، ذلك إن حدود المجتمع المدني تختلف مع تغير النظم الاجتماعية، وعليه فإن ماكان يعد في مرحلة ما من شؤون المجتمع المدني يمكن أن يصبح من شؤون المجتمع السياسي، والعكس صحيح. وعلى ذلك لم تعد العلاقة بين المجتمع والدولة مجرد علاقة نفي وإثبات، وإنما هي علاقة يتحول فيها كل من طرفيها إلى مركب مكون للطرف الآخر. إذ لم يعد الخيار بين دولة ديمقراطية تنفي الحاجة إلى مجتمع مدني، لأنها تمثله، أو بين مجتمع ديمقراطي ينفي الحاجة إلى الدولة لأنه قادر على إدارة شؤونه، فالمجتمع المدني شرط وجود الدولة ، مثلما أن الدولة هي شرط وجوده، بمعنى لا ينشأ المجتمع المدني على حساب ضعف الدولة[٤٣].

و- تفضي مظاهر هذا المشهد وفرضياته إلى نتيجة مفادها عدم انفصال الدولة عن المجتمع المدني، فالدولة تصبح دولة المجتمع ليس بمعنى الدولة التي تخدم المجتمع، وإنما الدولة التي تستمد سيادتها وآليات تنظيم السلطة فيها من تنظيم المجتمع ذاته.

ز- التصالح والتكامل الوظيفي الذي ينتج في ظل هذا المشهد بين الدولة والمجتمع إنما يعني اعتبار الدولة خياراً مؤسسياً لا يجوز تجاوزه والقفز فوقه، ومن ثم ينبغي العمل على أعمار الدولة والمساهمة في تطويرها أو تجاوز نواقصها. إذ أن مايلي مرحلة الدولة ليس المجتمع الأكثر تطوراً، إنما مرحلة ما قبل الدولة[٤٤].

وفي معرض تقييم المشاهد الثلاثة أنفة الذكر من حيث المواقف والمظاهر أو (الفرضيات) الخاصة بكل مشهد، والنتائج التي أفضت

---

[42] احمد شكر حمود، المصدر السابق ، ص ١٨٦.

[43] المصدر نفسه، ص١٨٧.

[44] عبد الله العروي، مفهوم الدولة ، (الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ١٩٨١)، ص ١٤٦ وما بعدها.

إليها، فيمكن القول إن الدول العربية لا تتشابه نظمها السياسية من حيث طبيعة علاقتها بالمجتمع المدني في بيئاتها الاجتماعية وكذلك من حيث درجة استجابتها للإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي، ولكن مع ذلك يمكن ملاحظة إن مظاهر المشهد الأول وفرضياته كانت هي السائدة في عموم الوطن العربي والى وقت قريب أخذت بعض الدول العربية تبدو أكثر اقترابا من المشهد الثاني، إذ إن مظاهره قد أخذت في التبلور، واستجابة لدواعٍ أخلاقية وحضارية ولضغوط داخلية وخارجية ولتطور أنماط التفكير تبعاً لتأثيرات ثورة المعلومات وعالمية الاتصالات وضغوط العولمة والرغبة بالتفاعل والاستجابة لدعوات الإصلاح السياسي والاجتماعي أصبحت بعض الأنظمة السياسية في الوطن العربي أو كادت تتقبل مظاهر المشهد الثاني وفرضياته ، والبعض الآخر لازالت رؤيته تنطوي على التداخل بين مظاهر وفرضيات كلا المشهدين الأول والثاني معاً.

أما بالنسبة للمشهد الثالث فهو مفعم بالتفاؤل، ولازال تحقيقه - ولو جزئياً - مرتبطاً بدرجة استجابة النظم السياسية في الوطن العربي للإصلاح السياسي والاجتماعي، والسير الحثيث في طريق الإصلاح، ولكن مع ذلك ، ومع إن الأمر في ذلك لا يقتصر على الوطن العربي ونظمه السياسية، بل قد يشمل الكثير من النظم السياسية في البيئة الدولية والفضاء العالمي، فإن بعض الأنظمة السياسية في الوطن العربي ونخباتها الحاكمة أصبحت تتظاهر سياسياً وإعلامياً بأنها تسعى للعمل على تحققه، وعلى الرغم من صعوبة تعميم مظاهره على عموم هذا الفضاء بسبب التباينات في درجة الاستجابة للإصلاح والتحول الديمقراطي، فإن بعض تنظيمات المجتمع المدني قد ترفع من سقف مطالبها، وتضغط على السلطات الحاكمة لكي تحقق مزايا تقربها مما ورد في المظاهر والفرضيات التي تمت الإشارة أليها في هذا المشهد.

الخاتمة

لقد أتضح بأن المجتمع المدني وتدعيمه يتم طبقاً لعملية إصلاحية تدريجية يغلب عليها الطابع السلمي بمعنى أن إحياء المجتمع المدني وتنشيط أدواره قد تتم دون أن يعني ذلك الإطاحة بالنظم السياسية القائمة، وإنما من خلال العديد من الإصلاحات التي تستهدف تحسين طرق الحكم وأساليب الإدارة وترشيد عملية صنع القرارات والسياسات وإقامة التوازن بين الدولة والمجتمع بحيث تتحدد واجبات الدولة أو النظام السياسي فيها وحقوقه، وواجبات المجتمع وحقوقه على نحو أفضل، وهذا التصور هو الأقرب لما ينبغي أن يكون عليه الواقع في الوطن العربي وعلى الأقل في الأجلين القصير

والمتوسط، خطة وإن بعض النخ السياسية العربية الحاكمة بدأت تعي حقيقة الإشكاليات التي تواجه نظمها السياسية ومجتمعاتها على حد سواء، فالدولة والمجتمع المدني ليسا أمرين مستقلين أحدهما عن الآخر،ولكنهما مترابطان كلياً، بمعنى أن لكل دولة ولكل نظام سياسي المجتمع المدني الذي يتماشى معه، ومن غير الممكن فهم مصير المجتمع المدني وتأثير العوامل الداخلية والخارجية فيه دون فهم تطور الدولة والنظام السياسي وعلاقته بالمجتمع

وتمثل عملية ربط مفهوم المجتمع المدني وبناء مؤسساته الحديثة بالديمقراطية والإصلاح محاولة لإعطاء نوع من المشروعية لمشروع الحداثة الذي تمثله الدولة. ذلك أن التنظيمات المؤسسية المدنية هي البنية الوسيطة التي تشغل المجال الحيوي من الحراك الاجتماعي، وهي التنظيمات التي لا يخلو منها أي مجتمع بشري منظم، وإن ضمورها وتفككها بسب تعسف السلطة، أو بسب تنامي المؤسسات التقليدية مجدداً، يقود إلى سيادة منطق الفوضى وعدم الاستقرار.لذا فإن التنمية السياسية أو التحديث تمثل جانباً من جوان عملية الإصلاح والتغيير الاجتماعي المتعددة الأبعاد، إذ لايمكن أن تتحقق دون حدوث تغيرات في عناصر الثقافة كافة. وتتضمن الاتجاه نحو مزيد من المساواة بين الأفراد في علاقاتهم بالنظام السياسي، وتزايد قدرة النظام السياسي في علاقته بالبيئة المحيطة، وتعزيز تمايز وتخصص المؤسسات والبنى داخل النظام السياسي.

ولعل أهم نواحي الإصلاح والتحديث السياسي تتمثل في المشاركة السياسية والتعددية التي تقوم أساساً على اعتبار إن الحرية قيمة أولية، وربما القيمة الأولية الرئيسية وهذه الحرية ليست مطلقة بل مقيدة ومنسجمة تماماً مع المساواة أمام القانون، والتعددية وامتداداتها الديمقراطية هي في الواقع توفير ساحة سياسية أو هام من التسامح يضيق ويتسع للآراء والأفكار المطروحة كي تعبر عن نفسها سلمياً، واستيعابا للتوترات الجزئية والعامة (منعاً للعنف) وضماناً للاستقرار السياسي بما يعزز الوحدة الوطنية ويطلق فرص التنمية الوطنية ويحد من التحديات التي تستهدف الوطن العربي سياسياً واقتصادياً واجتماعيا وثقافياً، وفي هذا الفهم ليست التعددية أو الديمقراطية قيمة فكرية أو فلسفية فحس ، وإنما مادة صالحة للتقنين في الدساتير والقوانين وجميع الشؤون المتعلقة بحياة الناس. وضمن هذا الإطار تقتضي التعددية رؤية وطنية تقوم على ضرورة اليقين بوجود تنوع في القيم والممارسات الإيديولوجية والمؤسسية، والاجتماعية، ومن ثم تعطي اهتماما مميزاًللأحزا وجماعات المصالح والعملية الانتخابية، وتركز على أهمية القنوات المتعددة التي يمكن للمواطنين من خلالها ممارسة حقوقهم في التعبير عن مصالحهم وآرائهم ومراقبة ممثليهم والتأثير في تطور السياسات العامة.

لذا فإن جوهر عملية الإصلاح والتحول الديمقراطي في الوطن العربي يقتضي سياسة وبرنامجاً وطنياً قوامه الاعتماد على مبدأانتخا عناصر السلطة المختلفة التشريعية والتنفيذية ، وتعميم مبدأ السلطة القانونية، وتعزيز مبدأ احترام السلطة القضائية التي لا تخضع إلا للقانون. وفي سياق كل ذلك الاعتراف بمجموعة الحريات العامة وأساساً حرية تكوين تنظيمات نقابية وسياسية وحرية الصحافة والنشر.وتمثل الديمقراطية هنا ذلك الترتيـ المؤسسي الذي يتم من خلاله وصول الأفراد أو الجماعات إلى السلطة عن طريق الانتخابات ، وتمثل ذلك الإجراء لاتخاذ القرار الذي يتميز بأنه (الحل الوسط المنصف)بين المطالـ المتنافسة للحصول على السلطة، وإفساح المجال أمام المواطنين للمشاركة في صناعة القرار والتأثير في اتخاذه. وإيجاد طريقة لتوزيع السلطة السياسية وشرعنة استخدامها ، طريقة تعتمد الحوار والإقناع والمحاججة ، في جو يسوده التفاعل والتكامل والمصلحة الوطنية.

وبقدر ما تتطلـ عملية الإصلاح والتحول الديمقراطي تغيراً شاملاً في السياسات الاجتماعية والاقتصادية والإستراتيجيات التقليدية، وتغيراً في بعض أساليـ الحكم لمعظم النظم السياسية العربية، تتطلـ على الجانـ الآخر تغيراً بالقدر ذاته في أوساط المعارضة العلمانية والدينية معاً مصحوباً بمراجعة نقدية تهيئ لمواقف نظرية وعملية تتميز بشكل أفضل بروح المسؤولية والتضحية تجاه المجتمع والدولة معاً، بمعنى أن لاتبقى مسألة التعددية محصورة في الصراع العقيم بين نخـ معارضة لا تفكرإلا بسحـ البساط من تحت أقدام الحكومة لاحتلال مواقعها، وحكومة ليس همها إلا دحر قوى المعارضة وتضييق الخناق عليها وتصفية مواقعها في المجتمع، مما قد يفضي إلى حرو استنزاف حقيقية للمجتمع والدولة، وتشويه صورة الممارسة السياسية وحصرها في حدود كونها صراعاً على السلطة. فالتعددية السياسية هي غاية ووسيلة في حد ذاتها لأنها تجسيد للحريات الأساسية التي هي حق للفرد وللجماعة، وهي وسيلة لتحقيق غايات أخرى في مقدمتها الوحدة الوطنية والتنمية الوطنية الشاملة والعدالة الاجتماعية والحد من تداعيات التحولات العالمية لمرحلة ما بعدالحر الباردة وإرساء دعائم المجتمع المدني والإصلاح السياسي في الوطن العربي.